TRENDS BAROMETER
ترينـدز بـــارومـيتـــر

TRENDS GLOBAL
ترينـدز جلـوبـــال

المؤشر المغاربي

"ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا"

العدد (02) - 2026

مكتب المغرب العربي



الملخص العام

يستقرّ المؤشر المغاربي الإجمالي للفصل الثاني 2026 عند 60.29 نقطة (ضمن نطاق منهجي يمتد من 56.71 إلى 63.60 بحسب صيغة الترجيح) - منطقةٌ فوق منتصف السلّم بعشر نقاط لكنها دون عتبة «الجيّد جدًّا». ويصدر العدد في ظل أزمتين خارجيتين متزامنتين: حرب الشرق الأوسط التي عمّقت الاصطفافات الإقليمية، وأزمة مضيق هرمز التي ضغطت ضغطًا مزدوجًا؛ رفعت كلفة الاستيراد على الدول المستوردة للطاقة: (المغرب وتونس وموريتانيا)، وفي المقابل لم ترفع عائدات المصدّرين: (الجزائر وليبيا) بما يكفي.

النتائج الأبرز

1 — صَدارة المغرب مَصدرُها محوران وليس تحسُّنًا اقتصاديًّا. يتصدّر المغرب (69.53) بفضل المحور المؤسسي (81.87؛ الدرجة الوحيدة في نطاق «الممتاز» عبر المؤشر بأكمله)، ومحور العلاقات الخارجية (71.76). وضمن المحور المؤسسي، المحرّك الأول هو فعالية الحوكمة (تُسهم بـ 24.02 من أصل 81.87) بوصفها القيمة الموجبة الوحيدة إقليميًّا، تليها سيادة القانون (19.67)، ثم التقدّم الملحوظ في مؤشر السلم العالمي 2026 (من 2.076 إلى 1.895، أي +20 مرتبة عالميًّا إلى المركز 65) الذي يُسهم بـ 14.61 ويرفع درجة المحور بمقدار 1.37 نقطة. أما اقتصاديًّا فيقف المغرب عند شبه تطابق مطلق مع الجزائر، وثباتٍ على العدد الأول (+0.76 نقطة)؛ أي أن صدارته لم تأتِ من صعود اقتصادي مغربي بل من متانة مؤسسية وشبكة خارجية، ومن تراجع منافسه الأقرب اقتصاديًّا.

2 — تطابق اقتصادي شبه مطلق في القمة، الجزائر (59.62) والمغرب (59.56) بفارق 0.06 نقطة، لا يحتمل أي تأويل ترتيبي. وهذا التطابق قائمٌ على تقابلٍ شبه هندسي: الجزائر بالملاءة السيادية (دين 54.1%، احتياطي 68 مليار$)، والمغرب بالانضباط النقدي (تضخم 1.1% وهو أدنى تضخم عربي).

3 — الاقتصاد هو نقطة الضعف المغاربية، وليس المؤسسات. فالمتوسط الاقتصادي الإقليمي يبلغ (48.59) فقط وهو أدنى بأكثر من عشر نقاط من أقرب محور إليه، وثلاث دول من خمس في نطاق «الضعيف» اقتصاديًّا. وهذا يقلب القراءة التي سادت في العدد الأول.

4 — الارتفاع الظاهري مقارنة بالعدد الأول ليس تحسّنًا و اقعيًا. فالدلتا الإجمالية (+3.04 عن خط الأساس المصحح) يفسّرها المحور المؤسسي وحده بأكثر من (+3.77)، وهو محورٌ متغير اته الفصلية لم تتغير بياناتها؛ لذلك فالقراءة الأمينة هي أنه: استقرارٌ يميل إلى تراجع طفيف (−0.73) وليس ارتفاعًا بثلاث نقاط.

5 — تصويب حسابي واجب في العدد الأول: كشف التدقيق أن المؤشر الموريتاني المنشور (59.5) أعلى من كل محاور موريتانيا نفسها (57.1) وهذا أمر غير ممكن حسابيًا. فالقيمة الصحيحة هي: 44.45، وخط الأساس الإقليمي المصحح 57.25 بدل 59.4.

6 — الشبكة الإقليمية تعمل بنصف طاقتها: القطيعة المغربية-الجزائرية عند الحد الأقصى (−5.00، بإجماع الخبراء على تقييم الرؤية الجزائرية بانحراف معياري صفر)، والتبادل التجاري بين البلدين لا يتجاوز 128.7 مليون دولار (0.03% من الناتج المشترك). وموريتانيا هي الدولة الوحيدة بلا قيمة سالبة واحدة مع أي طرف مغاربي.

لوحة النتائج

الترتيب	الدولة	المحور الاقتصادي	المرونة الاجتماعية	متانة المؤسسات	العلاقات البينية والخارجية	الإجمالي
1	المغرب	59.56	67.38	81.87	71.76	69.53
2	الجزائر	59.62	68.84	67.46	61.13	64.19
3	تونس	39.41	69.52	73.74	60.02	59.64
4	موريتانيا	46.02	49.97	49.03	68.55	52.27
5	ليبيا	38.36	39.20	24.27	52.73	37.92
–	المتوسط الإقليمي	48.59	58.98	59.27	62.84	60.29

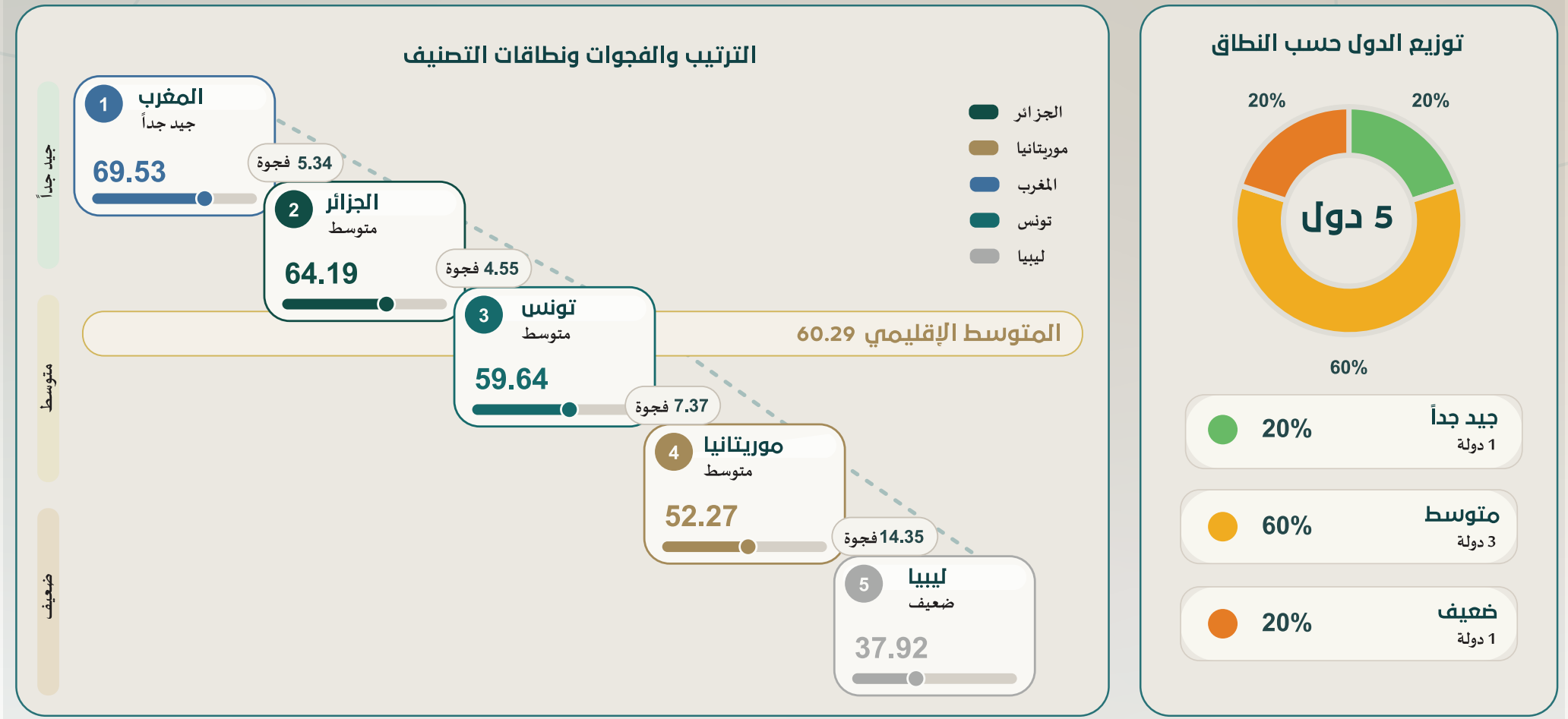

شكل (1) لوحة النتائج

تجمع اللوحة ثلاثة تمثيلات: (أ) سلّم عمودي يضع كل دولة داخل نطاق تصنيفها الملوّن، مع أسهم منقّطة تقيس الفجوة بين كل مرتبتين متجاورتين، وخط ذهبي للمتوسط الإقليمي (60.29)؛ (ب) أعمدة أفقية لهذه الفجوات مقارنةً بعتبة الحساسية (±1.5) — وجميعها فوقها، أي أن الترتيب حقيقي لا تطابقي؛ (ج) حلقة توزيع تُظهر أن ثلاث دول من خمس (60%) تقع في نطاق «المتوسط». والقراءة البارزة: الفجوة تتسع كلما نزلنا في الترتيب — من 5.34 بين الأولى والثانية إلى 14.35 بين الرابعة والخامسة، وهو ما يؤشر على انفصال ليبيا البنيوي عن بقية المنطقة.

التحديثات المنهجية في هذا العدد

أربعة تعديلات تُعلَن صراحةً: (1) إدخال ضغط المياه في متغير الأمن الغذائي بوصفه مركّبًا (60% غذاء + 40% ماء). (2) نقل متغير ثقة المواطن إلى المحور المؤسسي حصرًا بعد اكتشاف احتسابه مرتين. (3) اعتماد أحدث البيانات الدولية (مؤشر مدركات الفساد 2025، ومؤشر السلم العالمي 2026). (4) بناء محور العلاقات على تقييم ثلاثة خبراء مستقلّين (180 تقييمًا)، مع اعتماد الوسيط بدل المتوسط أداةً للتجميع.

خلاصة القراءة

المنطقة المغاربية ليست في أزمة شاملة ولا في صعود؛ إنها في حالة هشاشة متعددة الأوجه: اقتصادات تتراوح بين الملاءة المالية المبنية على النفط والغاز والاختناق المالي المتصاعد، ومجتمعات تتماسك بأكثر مما تسمح به مؤسساتها، وبنيان مؤسسي منقسم بين ثلاث دول متينة و اثنتين هشّتين، وشبكة علاقات بينية معطّلة بسبب القطيعة المغربية-الجزائرية. ولا توجد دولة واحدة تحتلّ الترتيب نفسه في محورَين مختلفَين، وهو ما يعني أن قراءة أي دولة من محور واحد تقرأ نصف حقيقتها.

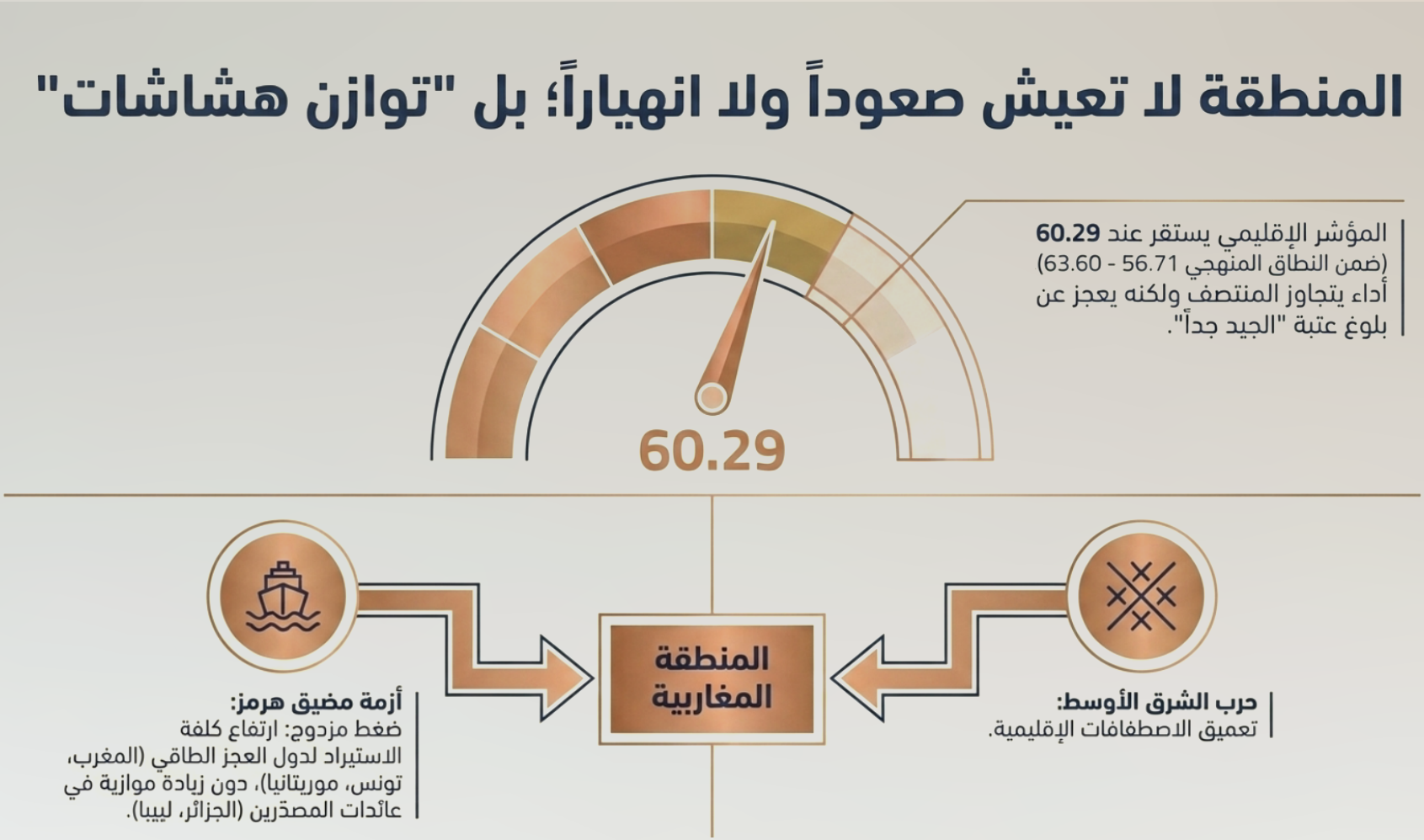

شكل (2) حالة المنطقة المغاربية

التقرير التحليلي المفصل – الربع الثاني 2026
الإصدار الثاني - العدد NO 02

أولًا: السياق العام لإصدار الفصل الثاني

يصدر هذا العدد الثاني من نشرة المؤشر المغاربي في لحظة جيوسياسية استثنائية تتقاطع فيها أزمتان خارجيتان على اقتصادات المنطقة في آن واحد. الأولى: حرب الشرق الأوسط التي أعادت رسم خريطة التحالفات الإقليمية بفعل الاعتداءات الإيرانية على البلدان العربية، وعمّقت الاصطفافات المغاربية القائمة، والثانية: أزمة مضيق هرمز التي ضغطت على أسواق الطاقة العالمية ضغطًا مزدوجًا: رفعت كلفة الاستيراد على الدول المعتمدة على الطاقة المستوردة (المغرب وتونس وموريتانيا)، وقلّصت في الوقت نفسه الهوامش الربعية للمصدّرين (الجزائر وليبيا) حين تراجعت الأسعار عن ذروتها دون أن تعود إلى مستوياتها السابقة؛ النتيجة اقتصاد مغاربي يعمل في منطقة ضغط مزدوج لا مخرج منها بالسياسات الظرفية.

وقد اكتمل للمؤشر في هذا العدد بناؤه التشغيلي الكامل: أربعة محاور (الأداء الاقتصادي EPI بوزن 30%، المرونة الاجتماعية SRI بوزن 25%، متانة المؤسسات IRI بوزن 25%، العلاقات الخارجية والبينية IEIR بوزن 20%)، وواحد وعشرون متغيرًا كميًّا وتقييمات خبراء، ومصفوفة علاقات بينية مبنية من تقييمات ثلاثة خبراء مستقلّين في العلاقات الدولية. وتُحسب المؤشرات القطرية بأوزان رسمية تعكس الثقل النسبي لكل دولة (الجزائر 0.35، المغرب 0.28، ليبيا 0.13، تونس 0.12 · موريتانيا 0.12).

ويتميّز هذا الإصدار بثلاثة تحديثات منهجية جوهرية: (1) إدخال ضغط المياه في المتغير 2.2 بوصفه مركّبًا مع الأمن الغذائي (60% غذاء + 40% ماء) — وهو تعديل يعكس أن الأمن الغذائي المغاربي مبنيٌّ على موارد مائية متفاوتة الاستدامة. (2) اعتماد أحدث البيانات الدولية: مؤشر مدركات الفساد 2025 (صادر في فبراير 2026) ومؤشر السلم العالمي 2026 (صادر يونيو 2026). (3) بناء محور العلاقات على تقييم خبراء مستقلّين بدل تقييم أحادي، بما يوفّر ضبطًا تحكيميًّا للتقديرات النوعية.

- أصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 في فبراير 2026، ليصنف 182 بلدًا و إقليمًا على مقياس من 0 (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة).

ثانيًا؛ لوحة القيادة الإقليمية

المؤشر الإجمالي	الجزائر DZA	المغرب MAR	تونس TUN	ليبيا LBY	موريتانيا MRT
60,29	64.19	69.53	59.64	37.92	52.27
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	ضعيف	متوسط

قراءة اللوحة:

المؤشر الإقليمي (60.29) هو الحاصل الموزون بالأوزان القطرية - أي أنه يعكس ثقل المنطقة الفعلي لا متوسطها الحسابي البسيط (56.71). والفارق بين الرقمين (3.58 نقطة) دالٌّ بذاته: الدولتان الأثقل وزنًا (الجزائر والمغرب، 63% من الوزن الإقليمي مجتمعتَين) تقعان فوق المتوسط، فيما تسحب الدولتان الأخفّ وزنًا (ليبيا وموريتانيا) المتوسطَ البسيط نزولًا. ويُقرأ هذا الرقم بوصفه تقديرًا مركزيًّا ضمن نطاق منهجي يمتد من 56.71 إلى 63.60 بحسب صيغة الترجيح المعتمدة، والصيغ الأربع المختبَرة تقع جميعًا داخل نطاق «المتوسط».

مفتاح النطاقات: ممتاز (80 فما فوق) · جيد جدًّا (65–79) · متوسط (50–64)، ضعيف (35–49)، حرج (أقل من 35). ولم تسجّل أي دولة في هذا الفصل درجة إجمالية في النطاق الحرج، لكنّ درجةً محوريةً واحدة تقع في النطاق الحرج: المحور المؤسسي لليبيا (24.27) — أدنى درجة محورية في المؤشر بأكمله عبر جميع المحاور والدول.

الفجوات الترتيبية: يتصدّر المغرب (69.53) بفارق 5.34 نقطة عن الجزائر (64.19)، ثم فارق 4.55 عن تونس (59.64) — وهي فجوات فوق عتبة الحساسية (±1.5) أي أنها ترتيبات حقيقية لا تطابقات. لكنّ الفجوة تتسع بشكل أكبر بعد ذلك: 7.37 نقاط بين تونس وموريتانيا (52.27)، ثم 14.35 نقطة بين موريتانيا وليبيا (37.92) — وهي أوسع فجوة ترتيبية في المؤشر، وتدلّ على انفصال ليبيا البنيوي عن بقية المنطقة.

2 - المتوسط البسيط (Simple Average): هو المتوسط الحسابي الذي يُعطي كل دولة وزنًا متساويًا بصرف النظر عن حجمها الاقتصادي أو السكاني. يُستخدم مرجعًا مقارنًا للمتوسط الموزون لكشف أثر الترجيح. المتوسط البسيط الإقليمي: 56.71.

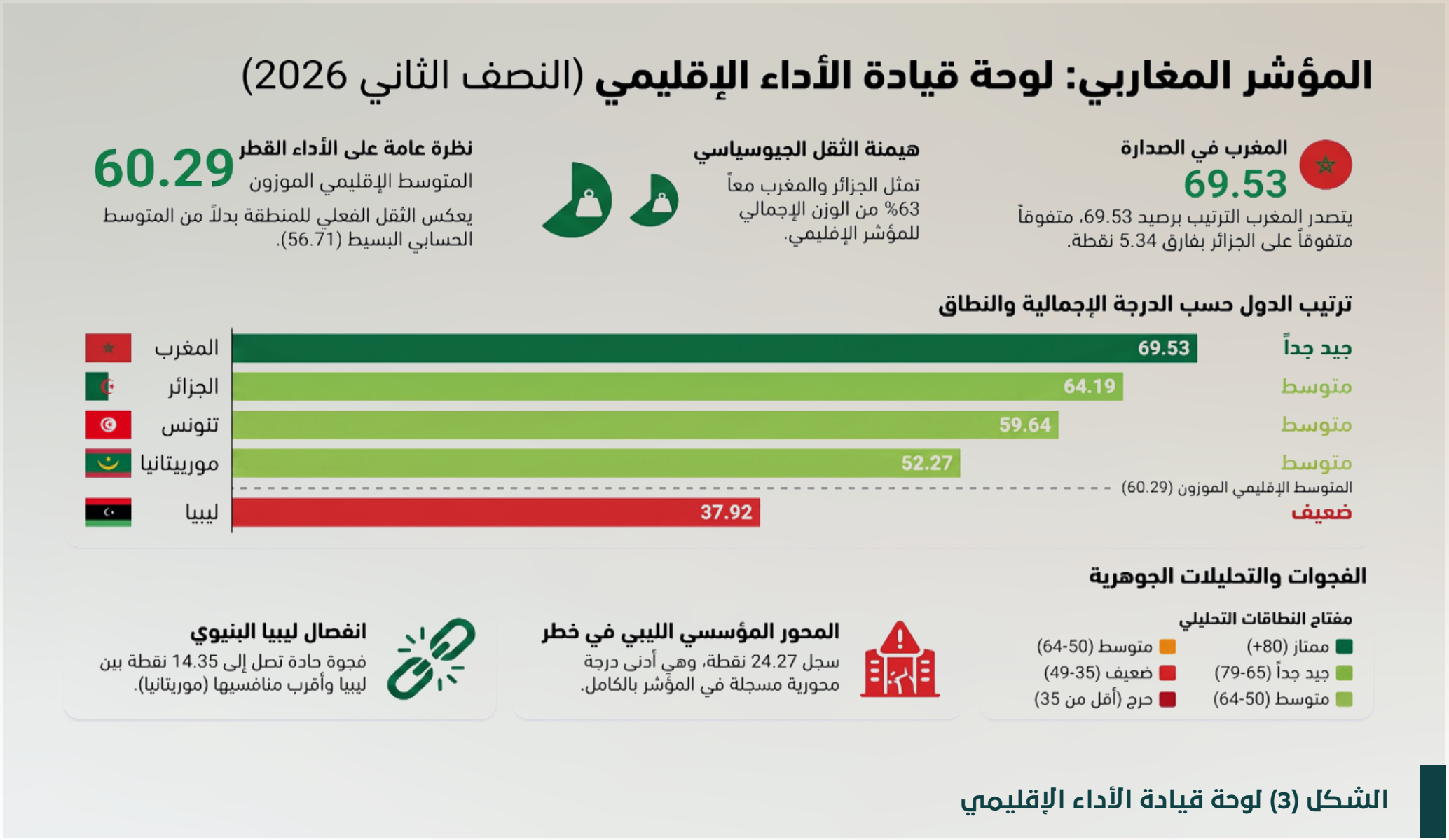

الشكل (3) لوحة قيادة الأداء الإقليمي

ثالثًا: المشهد الإقليمي الشامل

يستقرّ المؤشر المغاربي الإجمالي عند 60.29 نقطة، فوق منتصف السلّم بعشر نقاط، لكن دون عتبة «الجيد جدًّا». والمنطقة التي يصفها هذا الرقم ليست في أزمة شاملة ولا في صعود؛ إنها منطقة معلّقة: اقتصادات تتراوح بين الملاءة الريعية والاختناق، ومجتمعات صامدة فوق طاقة مؤسساتها، وبنيان مؤسسي منقسم بين ثلاث دول متينة و اثنتين هشّتين، وشبكة علاقات بينية تعمل بنصف طاقتها الهيكلية بسبب القطيعة المركزية.

جدول المحاور الأربعة عبر الدول الخمس

المحور (وزنه)	المغرب	الجزائر	تونس	موريتانيا	ليبيا
الاقتصادي EPI (30%)	59.56	59.62	39.41	46.02	38.36
الاجتماعي SRI (25%)	67.38	68.84	69.52	49.97	39.20
المؤسسي IRI (25%)	81.87	67.46	73.74	49.03	24.27
العلاقات IEIR (20%)	71.76	61.13	60.02	68.55	52.73
المؤشر الإجمالي IM	69.53	64.19	59.64	52.27	37.92

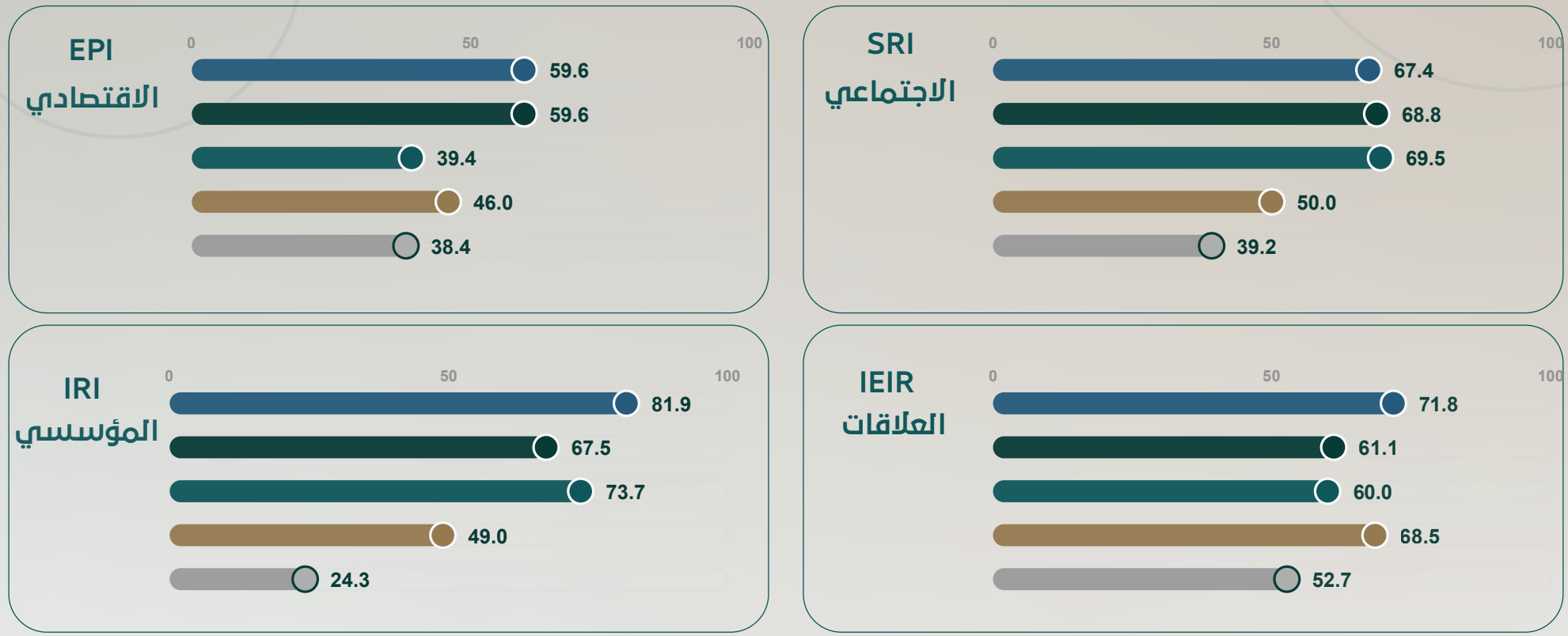

شكل (4) تفصيل المحاور حسب الدول

رابعًا؛ المقارنة مع العدد الأول: السلسلة الزمنية

المؤشر سلسلةٌ زمنية وليس لحظة مفردة، وقيمته الكاملة لا تظهر إلا بالمقارنة. ويُجري هذا القسم المقارنة على ثلاث طبقات: تدقيق حسابي لخط أساس العدد الأول، ثم قياس التحوّل المحوري، ثم فصل ما هو تحوّلٌ في الواقع عمّا هو أثرٌ لتطوّر أدوات القياس.

1. تصويب حسابي واجب في خط الأساس

إعادةُ حساب المؤشرات القطرية للعدد الأول من درجات محاوره المنشورة في الفصل الأول- بالأوزان الرسمية نفسها - تُظهر تطابقًا تامًّا بالنسبة لليبيا وانحرافات طفيفة بالنسبة للمغرب والجزائر وتونس، لكنها تكشف خطأً حسابيًّا جسيمًا في القيمة الموريتانية: فالمؤشر المنشور (59.5) يتجاوز أعلى درجة سجّلتها موريتانيا في أي محور (57.1)، وهذا مستحيل حسابيًّا، لأن المعدّل الموزون لا يمكن أن يفوق أعلى مكوّناته.

الدولة	IM منشور	IM محسوب من محاوره	الانحراف	الحكم
المغرب	63.7	63.38	0.33−	مطابق عمليًّا (ضمن التقريب)
الجزائر	63.6	62.16	1.44−	انحراف طفيف يُذكر في الهامش
تونس	52.8	54.94	2.14+	انحراف يستوجب المراجعة
ليبيا	44.8	44.80	0.00	تطابق تام
موريتانيا	59.5	44.45	15.05−	استحالة حسابية – تصويب واجب
المؤشر الإقليمي	59.40	57.25	2.15−	خط الأساس المصحح

وبالتصويب يصبح خط الأساس الإقليمي للعدد الأول 57.25 بدل 59.4، ويتعدّل ترتيبُ العدد الأول: موريتانيا كانت ثالثةً في النشرة السابقة، وموقعها الصحيح هو أنها خامسة. وتعتمد كل المقارنات في هذا القسم خطَّ الأساس المصحح حصرًا. ويُثبَّت هذا التصويب رسميًّا في سجل تصويبات المؤشر.

2. جدول التحوّل المحوري

الدولة	IM الفصل1 مصحح	IM ف2	Δ الإجمالية	ΔEPI	ΔSRI	ΔIRI
المغرب	63.38	69.53	6.15+	0.76+	3.12−	21.27+
الجزائر	62.16	64.19	2.03+	8.98−	2.16−	13.66+
تونس	54.94	59.64	4.70+	1.39−	1.88−	17.24+
موريتانيا	44.45	52.27	7.82+	8.18−	8.57+	23.33+
ليبيا	44.80	37.92	6.88−	6.54−	27.30−	4.13−
المؤشر الإقليمي	57.25	60.29	3.04+	—	—	—

عمود ΔIEIR غير معروض لأن محور العلاقات أُعيد بناؤه بالكامل في هذا العدد على تقييم ثلاثة خبراء مستقلّين بالوسيط بدل تقييم أحادي بالمتوسط، فارتفاعه (بين +6.13 و+14.73 لجميع الدول) يعكس تغيّر أداة التقييم لا تحوّلًا في الواقع الدبلوماسي.

3. فصل التحوّل الواقعي عن أثر أدوات القياس

الملاحظة الأولى في الجدول أن المحور المؤسسي وحده يفسّر أكثر من كامل الارتفاع الإقليمي: مساهمته +3.77 نقطة بينما الدلتا الإجمالية +3.04 — أي أن المحاور الثلاثة الأخرى مجتمعةً تُسهم بـ−0.73 نقطة. وهذا الارتفاع المؤسسي (بين +13.66 و+23.33 نقطة لكل دولة) لا يمكن أن يكون تحوّلًا و اقعيًّا لسبب بروتوكولي حاسم: متغيرات هذا المحور الخمسة سنوية أو نصف سنوية، وبيانات ثلاثة منها (مؤشرات الحوكمة والثقة) لم تتغير بين العددين أصلًا. فالمؤسسات المغاربية لم تتحسّن في فصل واحد بعشرين نقطة — بل تغيّرت معايير قياسها.

وبعزل هذا الأثر، تصبح القراءة الأمينة للتحوّل الإقليمي كالآتي: استقرارٌ يميل إلى التراجع الطفيف (−0.73 نقطة) وليس ارتفاعًا بثلاث نقاط. وتتوزّع هذه الدلتا الو اقعية على ثلاثة محاور: تراجع اقتصادي (−1.48 نقطة إقليميًّا) هو الأوضح والأكثر دلالة، وتراجع اجتماعي محدود (−1.09)، وارتفاع في محور العلاقات (+1.85) يحمل هو الآخر أثرًا منهجيًّا من تغيّر أداة التقييم؛ إذ أُعيد بناؤه على ثلاثة خبراء بدل خبيرَين وبالوسيط بدل المتوسط.

4. أربع قراءات قُطرية للتحوّل

الجز ائر — التراجع الاقتصادي الأوضح: −8.98 نقطة في المحور الاقتصادي هو أكبر تحوّل و اقعي مفرد في هذا العدد، ومصدره تضخم قفز من 2.7% إلى 8.4% وحساب جارٍ ما يزال في العجز. وهذا تراجعٌ حقيقي وليس أثرًا لتطبيق المعايير، لأن متغيرات المحور الاقتصادي فصلية بالكامل ومصادرها ثابتة بين العددين.

موريتانيا — الصدمة والتصحيح معًا: تجمع أكبر ارتفاع إجمالي (+7.82) مع ثاني أكبر تراجع اقتصادي (−8.18). والارتفاع مصدره التصويب الحسابي وإعادة تطبيق المعايير المؤسسية، أما التراجع الاقتصادي فو اقعيٌّ بالكامل: صدمة تضخمية بلغت 9.2% في يونيو. أما ارتفاعها الاجتماعي (+8.57 — الوحيد الموجب في المنطقة) فيعود إلى إدخال ضغط المياه في التركيب، حيث تملك موريتانيا أدنى ضغط مائي إقليميًّا (8%).

ليبيا — التراجع الوحيد الشامل: الدولة الوحيدة بدلتا إجمالية سالبة (−6.88)، وبأكبر تراجع محوري في المؤشر بأكمله (−27.30 في المحور الاجتماعي). وهذا التراجع مركّبٌ من ثلاثة مصادر يجب التمييز بينها: تصويبُ أساس قياس النزوح (اعتماد النازحين الداخليين الفعليين — 1,645 لكل 100 ألف — بدل الرقم الرسمي الضيق)، وإدخالُ ضغط المياه (843% استنزاف = صفر مقيد)، ومعالجةُ ازدواج متغير الثقة التي كانت تُجمّل درجتها. أي أن ليبيا لم تتدهور بسبعة وعشرين نقطة في فصل واحد — بل كانت أرقامها السابقة تُجمّل و اقعًا أشدّ قتامة.

المغرب وتونس — ارتفاع منهجي الطابع: ارتفاعهما (+6.15 و+4.70) يعود بالكامل تقريبًا إلى المحور المؤسسي (+5.32 و+4.31 مساهمةً) ومحور العلاقات. أما محوراهما الاقتصادي والاجتماعي فمستقران أو متراجعان قليلًا. لم يتقدّم البلدان في هذا الفصل — بل صار المقياس يرى مؤسساتهما بدقة أعلى.

5. تحوّل الترتيب

المرجع	الترتيب
العدد الأول كما نُشر	المغرب > الجزائر > موريتانيا > تونس > ليبيا
العدد الأول مصححًا	المغرب > الجزائر > تونس > ليبيا > موريتانيا
العدد الثاني	المغرب > الجزائر > تونس > موريتانيا > ليبيا

ثبات المراتب الثلاث الأولى (المغرب فالجزائر فتونس) عبر العددَين — بعد التصويب — مؤشرُ متانةٍ للسلسلة. والتغيير الوحيد في الأسفل: تبادل موريتانيا وليبيا موقعيهما، وهو تحوّلٌ مبرَّرٌ بالكامل بما وثّقه هذا القسم.

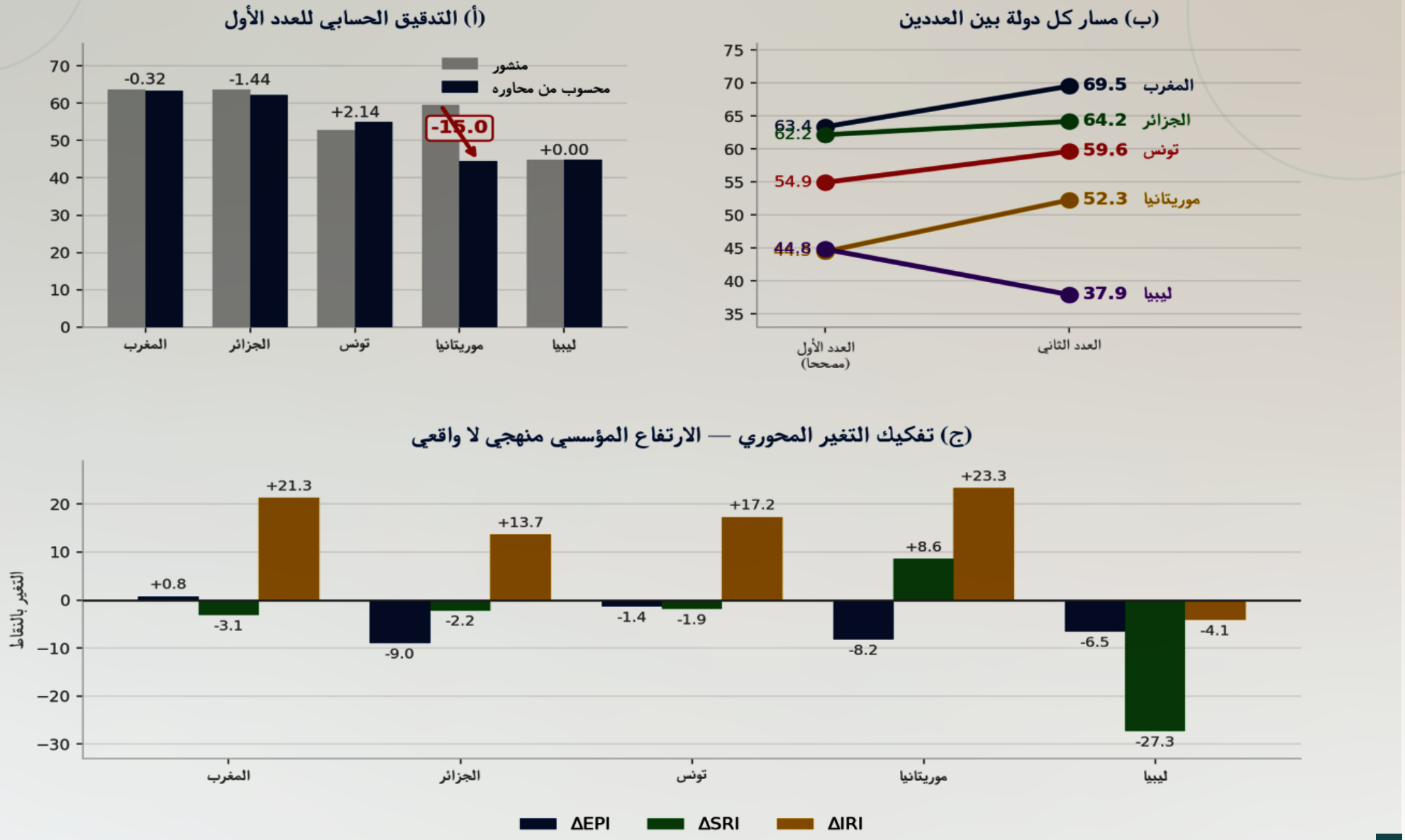

شكل (5): مقارنة مع العدد الأول

خامسًا: الأنماط الإقليمية المستخلصة

النمط الأول: التطابق الاقتصادي شبه المطلق والتطابقات الاجتماعية المتداخلة

يسجّل هذا الفصل ظاهرتَي تطابق مختلفتَي الطبيعة. التطابق الاقتصادي شبه المطلق: الجزائر (59.62) والمغرب (59.56) بفارق 0.06 نقطة — رقمٌ يكاد يكون خطًّا حسابيًّا في التقريب، ينتج عن تعاكسٍ شبه هندسي: الجزائر تبني رصيدها من الملاءة السيادية (دين 54.1% واحتياطي 68 مليار$)، والمغرب من الانضباط النقدي (تضخم 1.1% - أدنى تضخم عربي). والتطابقات الاجتماعية المتداخلة: تونس (69.52) والجزائر (68.84) والمغرب (67.38) - والمدى الكلي بينها (2.14 نقطة) يتجاوز عتبة الحساسية بقليل، لكنّ الثنائيات المتجاورة تبقى داخلها: تونس-الجزائر (0.68) والجزائر-المغرب (1.46) تطابقان إحصائيان، بينما تونس-المغرب (2.14) فارقٌ حقيقي. وتصل كل دولة إلى موقعها من طريق مختلف: تونس ببنيتها الديموغرافية الناضجة، والجزائر بالأمن الغذائي-المائي والتنمية البشرية، والمغرب بأدنى توتر مجتمعي واستقرار في النزوح.

النمط الثاني: الانقلاب المحوري المزمن

ليست هناك أي دولة مغاربية تحتلّ الترتيب نفسه في محورَين مختلفَين. وأوسع فجوة محورية داخلية هي تونس: 34.33 نقطة بين قمتها في المحور المؤسسي (73.74) وقاعها في المحور الاقتصادي (39.41)، وهذا هو التجسيد الأشدّ حدّةً لما سمّاه هذا المؤشر «الديون الاجتماعية المؤجّلة»: رأسمال مؤسسي واجتماعي راكمته الدولة التونسية عبر عقود لا يزال يعمل ممتصًّا للصدمات، بينما المحرّك الاقتصادي شبه راكد. وتليها ليبيا (28.46 نقطة بين علاقاتها الخارجية ومؤسساتها)، ثم المغرب (22.31 بين مؤسساته و اقتصاده)، وموريتانيا (22.53 بين علاقاتها الخارجية و اقتصادها). الجزائر وحدها تحمل أضيق طيف محوري (9.22) — أي أنها الدولة الأكثر توازنًا داخليًّا، وإن كان توازنًا عند مستوى متوسط وليس مرتفعًا.

النمط الثالث: الاقتصاد هو عنق الزجاجة، لا المؤسسات

يقلب هذا الإصدار قراءةً سادت في الإصدار الأول؛ فالمتوسط الاقتصادي الإقليمي (48.59) هو الأدنى بين المحاور الأربعة بفارق أكثر من عشر نقاط عن أقرب محور إليه، وثلاث دول من خمس هي في نطاق «الضعيف» اقتصاديًّا (تونس وليبيا وموريتانيا). في المقابل، المتوسط المؤسسي (59.27) يقارب المتوسط الاجتماعي (58.98)، بفضل ثلاث دول في «الجيد جدًّا» فما فوق مؤسسيًّا. الخلاصة: عنق الزجاجة المغاربي في هذا الفصل هو المحور الاقتصاديّ بامتياز، أما المؤسسات، وإن كانت متفاوتة بحدّة (من 81.87 إلى 24.27)، فليست الحلقة الأضعف في المعدّل الإقليمي.

النمط الرابع: الانفصال الليبي

تسجّل ليبيا أدنى درجة مؤسسية في المؤشر بأكمله (24.27)، بفارق يتجاوز عتبة الحساسية عن أقرب دولة إليها. هذا الفارق الحاد يشير إلى أزمة مؤسسية بنيوية أعمق من مجرد تراجع ترتيبي عابر، وهي قراءة تحليلية تستند إلى اتساع الفجوة لا إلى الرقم وحده.

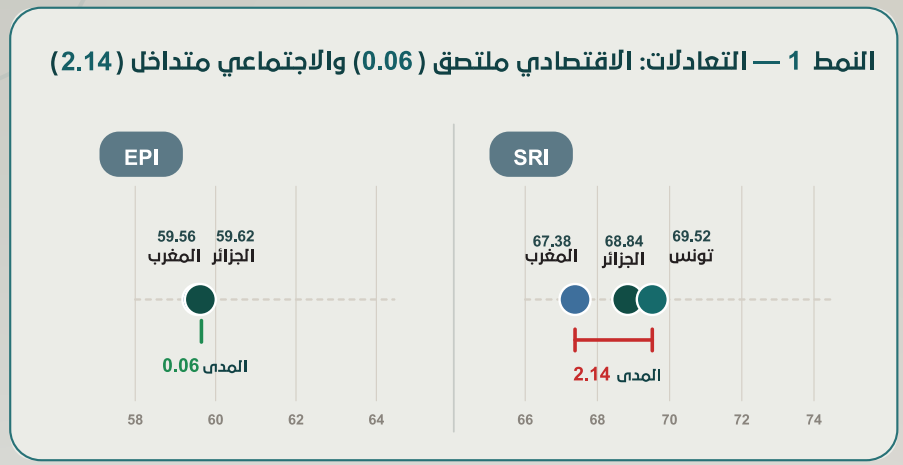

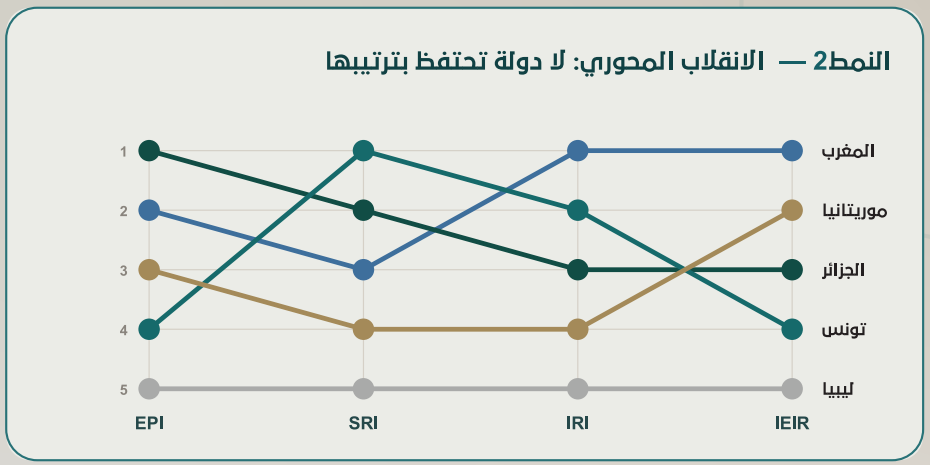

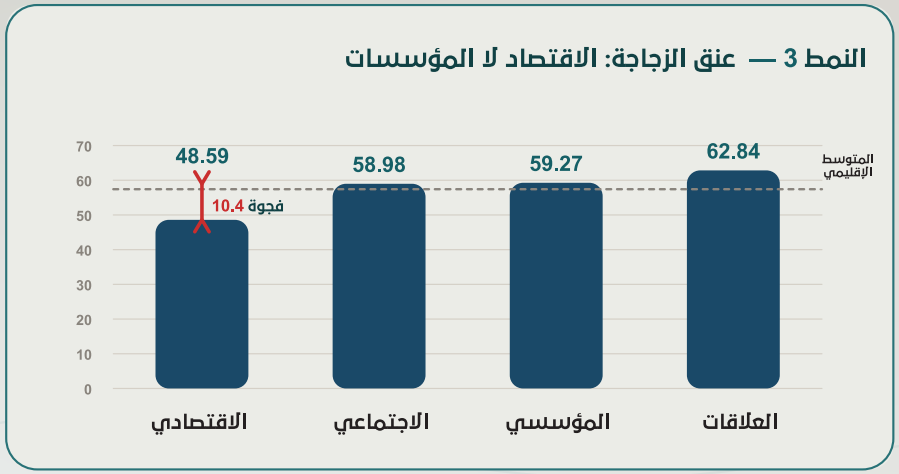

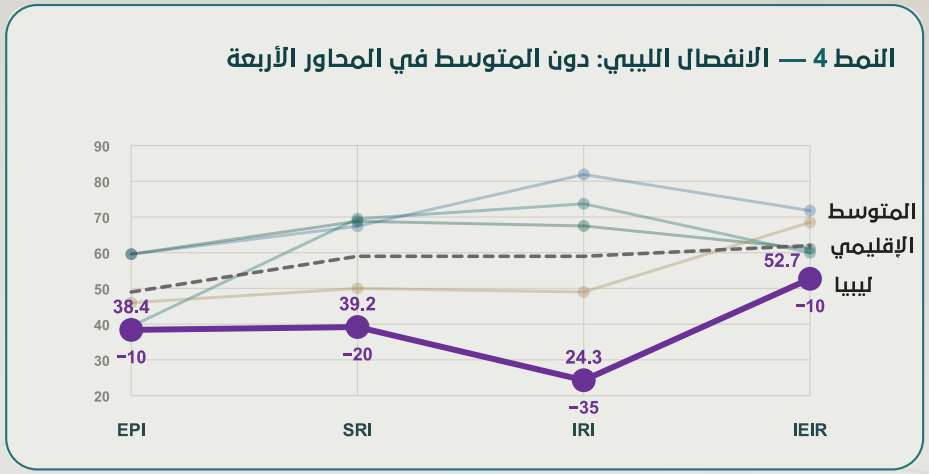

شكل (6): الانماط الإقليمية المستخلصة

أربعة أنماط في أربع خانات: (1) التطابقات - نقاط على سلّم أفقي تُظهر أن المدى الاقتصادي بين المغرب والجزائر (0.06) أضيق بأربعين ضعفًا من المدى الاجتماعي الثلاثي (2.14)؛ (2) الانقلاب المحوري - خطوط ترتيب متقاطعة تُثبت أن لا دولة تحتفظ بموقعها عبر المحاور الأربعة، باستثناء ليبيا الثابتة في المركز الأخير؛ (3) عنق الزجاجة - أعمدة المتوسطات المحورية مع سهم يقيس الفجوة (10.4 نقطة) بين المحور الاقتصادي و أقرب محور إليه؛ (4) الانفصال الليبي - منطقة مظلّلة بين خط ليبيا والمتوسط الإقليمي، تتسع إلى 35 نقطة عند المحور المؤسسي.

سادسًا: الحالات القُطرية المفصّلة

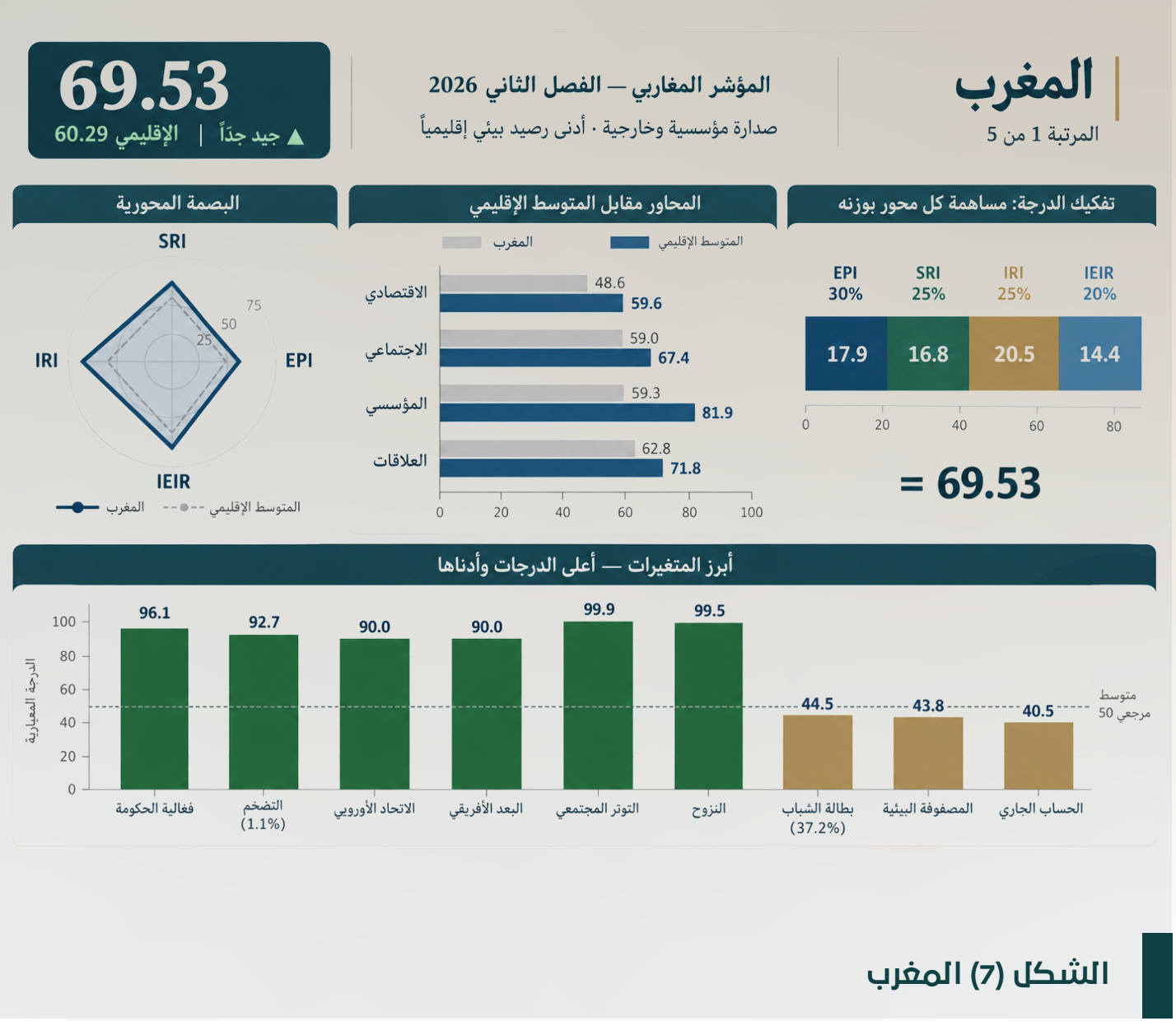

الشكل (7) المغرب

يتصدّر المغرب المؤشر بأوسع رصيد مؤسسي في المنطقة: 81.87 في المحور المؤسسي وهي الدرجة الوحيدة في نطاق «الممتاز» عبر المؤشر بأكمله، وتفكيك هذه الدرجة يُظهر ترتيب محرّكاتها: فعالية الحوكمة أولًا (تُسهم بـ 24.02) بوصفها القيمة الموجبة الوحيدة إقليميًّا (+0.18 على مقياس البنك الدولي)، ثم سيادة القانون (19.67)، ثم مؤشر السلم العالمي (14.61) الذي شهد في إصدار 2026 تقدّمًا ملحوظًا بعشرين مرتبة عالميًّا إلى المركز 65، رافعًا درجة المحور 1.37 نقطة. ويتصدّر المغرب أيضًا محور العلاقات الخارجية (71.76) بشبكة ثلاثية: شراكة أوروبية معزَّزة (وسيط الخبراء الثلاثة +4 بإجماعهم)، وحضور أفريقي واسع، وعلاقات خليجية-أمريكية وثيقة.

لكنّ البنية المغربية تحمل اختلالَين. الأول اقتصادي: درجة 59.56 (متوسط) رغم انضباط نقدي استثنائي (تضخم 1.1% يمنحه 92.67 درجة — أعلى درجة متغير في المحور الاقتصادي) — والسبب بطالة شباب مزمنة (37.2%) وعجز جارٍ متسع (−3.1%) هو ضريبة تسريع الاستثمار العمومي في بيئة طاقوية مكلفة. والثاني بيني: أدنى متوسط ثنائي إقليميًّا (−0.31) — فالتبادل التجاري مع الجزائر لا يتجاوز 128.7 مليون دولار (0.03% من الناتج المشترك — بيانات COMTRADE 2023). المغرب يعوّض انكساره الإقليمي بشبكة عالمية — نموذج فعّال في عالم مستقر، ومعرَّض للاختبار حين تتشظّى التحالفات.

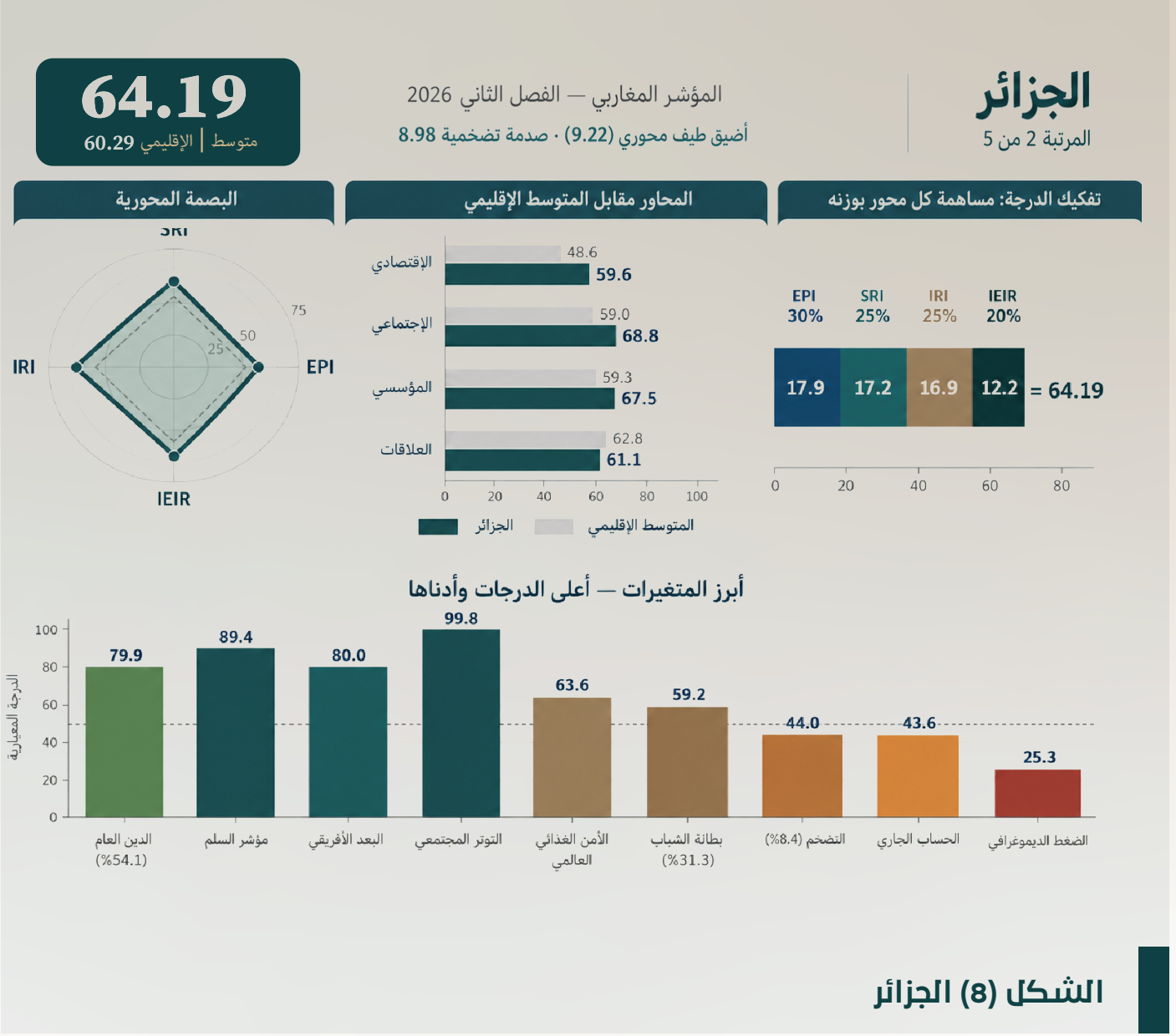

الشكل (8) الجزائر

تحلّ الجزائر ثانيةً بأضيق طيف محوري في المنطقة (9.22 نقاط بين أعلى محاورها وأدناها) — أي أنها الدولة الأكثر توازنًا داخليًّا، وإن كان توازنًا عند مستوى متوسط. ركائزها في ذلك: ملاءة سيادية صلبة (دين 54.1% في قلب المنطقة المثلى، واحتياطي 68 مليار$)، وتماسك اجتماعي لافت (68.84 ورتبة ثانية بصدارة الأمن الغذائي-المائي 63.60)، وثقة مؤسسية متينة (73.33 الرتبة الثانية إقليميًّا) واستقرار أمني عالٍ.

لكنّ الجزائر تدفع ثمن الانغلاق من جهتين. اقتصاديًّا: تضخم 8.4% وهو ثاني أعلى رقم إقليميًّا بعد ليبيا — يأكل 56 نقطة من سقف المتغير، ويعكس ضغوط التوسع المالي الداخلي أكثر من أن يعكس أثر أزمة مضيق هرمز (فالجزائر تبيع غازها عبر المتوسط لا عبر المضيق). وبنك الجزائر يتحرك استباقيًّا بخفض سقوف الفائدة المصرفية — رهانٌ على النمو لامتصاص التضخم بدل كبحه، يحتاج فصلين لتقييمه. وخارجيًّا: ثالثة في محور العلاقات (61.13) رغم ثقلها — فعمقها الأفريقي (80) ومحورها الشرقي المتين (روسيا والصين عند +4 بوسيط الخبراء الثلاثة) لا يعوّضان علاقةً أوروبية عند الحد الوظيفي (+2) ورصيدًا بينيًّا صفريًّا (0.00) تسحبه القطيعة الغربية والتوتر الليبي رغم ثنائيتها القوية مع تونس (+4). والفارق بين المغرب والجزائر هنا ليس في عدد الحلفاء بل في بنية العلاقة: شبكة متعددة المسارات مقابل تحالفات عميقة محدودة العدد.

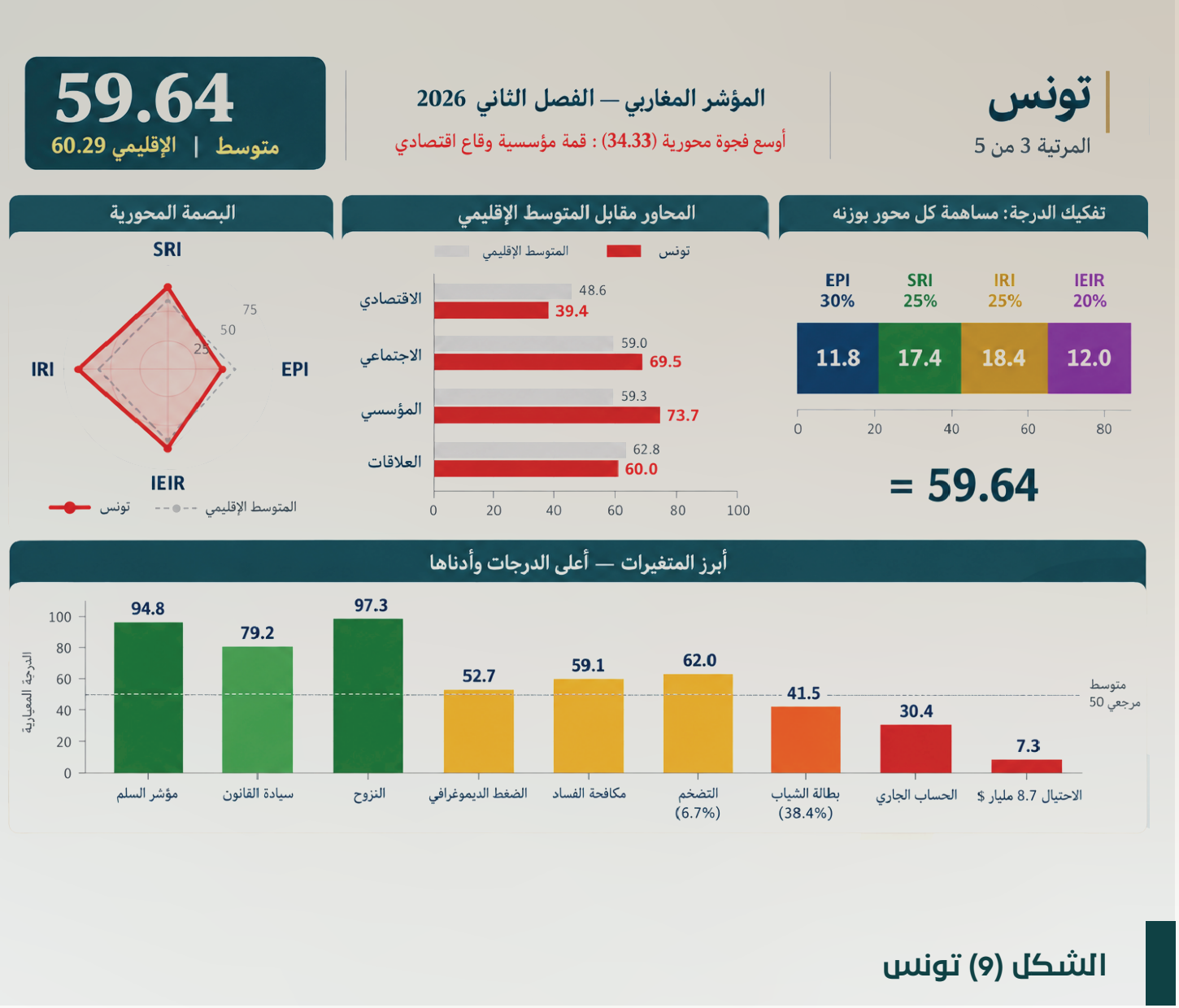

الشكل (9) تونس

تونس هي الحالة الأكثر إثارةً للتأمل المنهجي: قمّة مؤسسية (73.74) وصدارة اجتماعية (69.52) في مقابل قاع اقتصادي (39.41) — فجوة 34.33 نقطة هي الأوسع داخليًا في المؤشر. مؤسسيًا تتصدّر سيادة القانون إقليميًا (79.19) وتتطابق مع المغرب في مكافحة الفساد (59.09)، وتحتلّ ثاني أسلم بيئة إقليميًا بعد قفزة +19 مرتبة في مؤشر السلم 2026. واجتماعيًا تتصدّر المحور بأفضل بنية ديموغرافية إقليميًا (52.67 — بفارق 15 نقطة عن الثانية).

لكنّ الاقتصاد التونسي بلغ أرضيته الهيكلية: احتياطي عند الحد الأدنى (7.31 درجات — أقل من عُشر المتوسط الإقليمي)، ودين فوق خط الإنذار (82%)، وبطالة شباب مزمنة (38.4%). والتضخم التنازلي (5.7%) يعني أن السياسة النقدية المتشددة تؤتي ثمارها ببطء. والإنذار الأعمق ليس اقتصاديًا بل في ثقة المواطن (65.00 — الأدنى بين دول الهضبة المؤسسية): تونس تملك المؤسسات الأفضل إقليميًا. وضغطها المائي الحاد (74%) - الذي دخل التركيب رسميًا في هذا الإصدار- يضيف بُعدًا مستقبليًا لهشاشتها.

موريتانيا هي الحالة الأكثر انشطارًا: ثانية في العلاقات الخارجية (68.55 — وهي الدولة الوحيدة بلا قيمة سالبة واحدة مع أي طرف مغاربي، أي الجسر الموصول بالجميع)، لكنها في «الضعيف» في المحاور الثلاثة الأخرى — وإن كان محورها الاجتماعي (49.97) على عتبة «المتوسط» بعد معالجة ازدواج الثقة. وقد شهدت في هذا الفصل تحوّلَين متعاكسَين: صدمة تضخمية حادة (9.2% في يونيو — ثاني أعلى درجة إقليميًّا) تُسقط سردية «الصاعد الهادئ» اقتصاديًّا، مع احتياطي عند قاع المقياس (0.91 درجة) لا يمنح البنك المركزي هامش مناورة رغم رفعه الفائدة إلى 6.75%. وتصحيح مؤسسي إيجابي برفع درجتها 8.71 نقاط بعد تصويب قيمة مكافحة الفساد (CPI = 30 لا 13) — أي أنها في النصف السفلي لا في القاع المطلق.

وما يبقى صامدًا: الدَّين الأكثر انضباطًا إقليميًّا (42.3%)، وبطالة الشباب الأدنى (22.9% — وإن كانت مشوَّهة بالقطاع غير المهيكل)، وأدنى ضغط مائي في المنطقة (8%) الذي رفع مركّبها الغذائي-المائي إلى 49.40 رغم ضعف أمنها الغذائي. لكنّ الصفر الديموغرافي (نسبة الشباب 35.3% بلغت الحد المرجعي وتجاوزته) وأدنى تنمية بشرية إقليميًّا (20.55) وأدنى ثقة مؤسسية (28.33) ترسم صورة هشاشة بنيوية مترابطة الحلقات. موريتانيا دولة تُدير بكفاءة لكنها لا تُقنع — وعائدات الغاز القادمة ستصل إلى هذه المعادلة بالضبط.

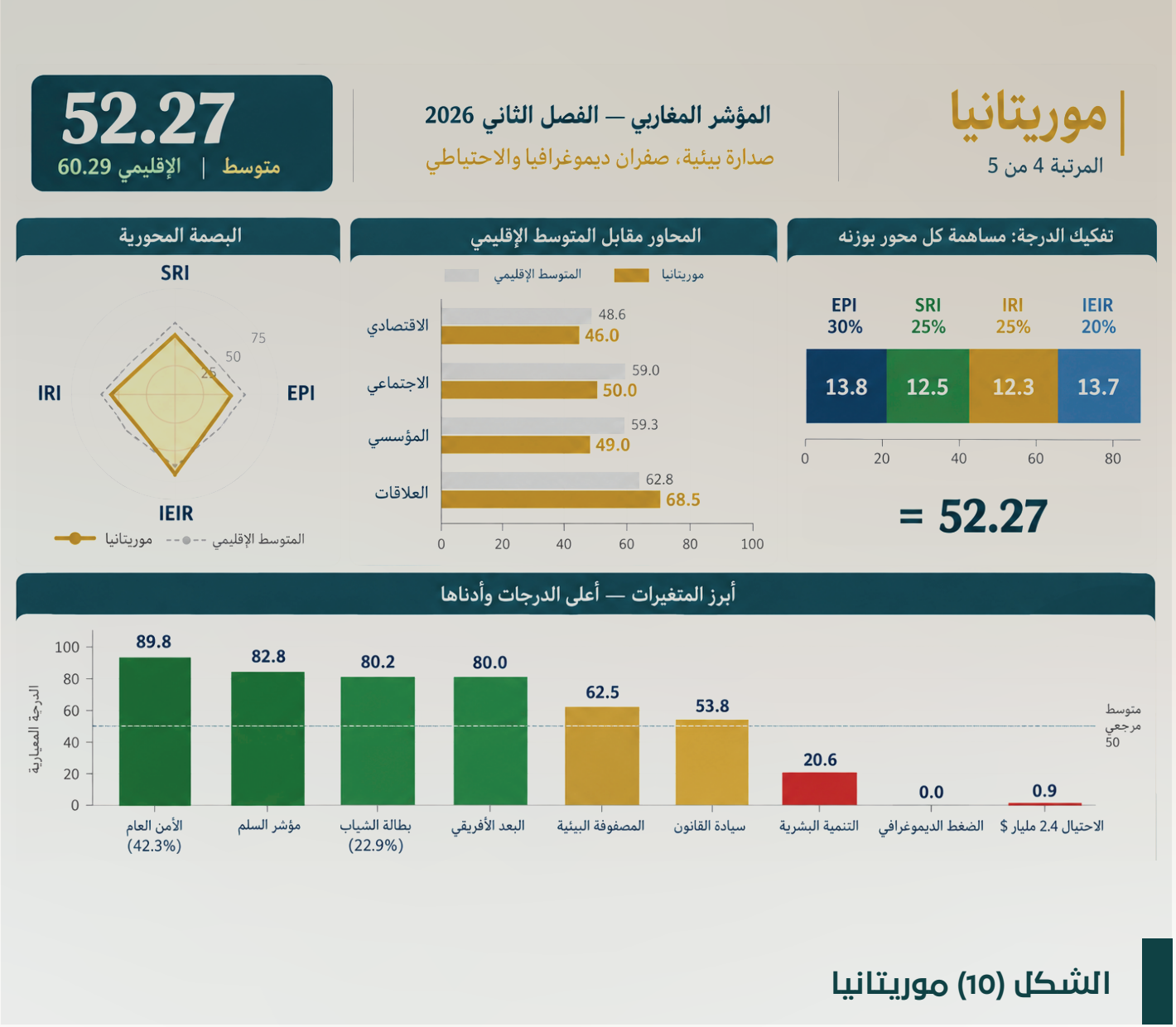

الشكل (10) موريتانيا

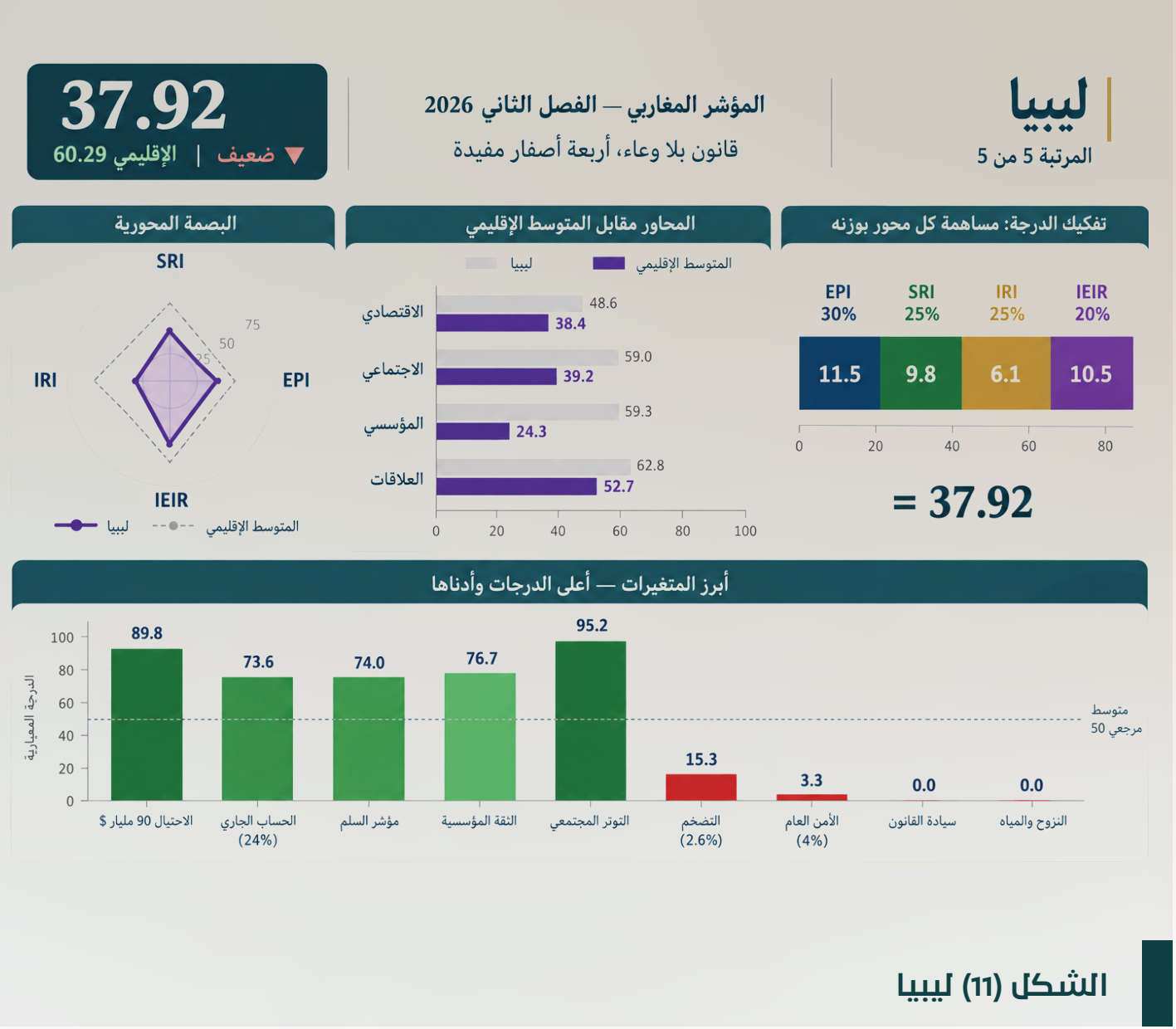

الشكل (11) ليبيا

تحتلّ ليبيا أسفل المؤشر بفارق 14.35 نقطة عن الرابعة — أوسع فجوة ترتيبية في المؤشر. وقاعها ليس فقرًا بل فائضًا بلا وعاء: أعلى درجة احتياطي إقليميًّا (89.85 — 90 مليار دولار) وأعلى فائض جارٍ (+4.2%) — في الدولة نفسها التي تسجّل أعلى تضخم (12.7%) وأعلى دين (146%) وأعلى بطالة شباب (~50%). والمحور المؤسسي (24.27 — حرج) يفسّر التناقض: صفران كاملان في سيادة القانون ومكافحة الفساد — أي أن ليبيا تعمل عند أرضية ما يمكن قياسه دوليًّا في هذين المتغيرين.

وقد سجّل مؤشر السلم العالمي 2026 أكبر تحسّن مطلق ليبي (من 2.843 إلى 2.360) — لكنّ هذا التحسّن الأمني لم يُترجم مؤسسيًّا بعد. وفي المحور الاجتماعي، أضاف إدخالُ ضغط المياه بُعدًا جديدًا لقتامة الصورة: استنزاف 843% من الموارد المتجددة يعني أن «الأرضية» الهيدرولوجية الليبية تتآكل حرفيًّا. وتبقى «مفارقة الملاذ الأخير» قائمةً في موضعها المؤسسي الصحيح: ثقة المواطن الليبي (76.67 — ثاني أعلى درجة إقليميًّا) تقف في مواجهة صفرَين مؤسسيَّين — رقمٌ يقيس يأسًا مُهذَّبًا لا ثقةً حقيقية. وقد كشفت معالجة ازدواج هذا المتغير أن الثقة الليبية كانت تُجمّل الدرجة الاجتماعية أيضًا بمقدار 5.62 نقاط — وبعد التصحيح هبط المحور الاجتماعي الليبي إلى 39.20.

سابعًا: القراءة العرضانية للمحاور الأربعة

المحور الاقتصادي (EPI) – 48.59: عنق الزجاجة

أضعف المحاور الأربعة وأشدّها قتامةً: ثلاث دول في «الضعيف». والتطابق المطلق على القمة (0.06 نقطة) بين الجزائر والمغرب يخفي آليتين متناقضتين للتعامل مع الضغط الدولي: المغرب ينجح في تحييد أثر أسعار الطاقة بسياسة نقدية صارمة لكنه يدفع من ميزانه الخارجي، والجزائر تحتفظ بملاءتها السيادية لكنها تدفع من استقرار أسعارها. وموريتانيا تسقط من الهضبة بصدمة تضخمية (–8.18 مقابل العدد الأول). والانقسام الأوضح في هذا المحور هو الاحتياطي الصرفي: ثلاث دول فوق الخمسين (ليبيا 89.85، الجزائر 67.51، المغرب 52.28) واثنتان عند القاع (تونس 7.31، موريتانيا 0.91) — وهو الانقسام الذي يجعل أي صدمة خارجية تضرب الأخيرتين بعنف بينما تمتصّها الأُوَل.

المحور الاجتماعي (SRI) – 58.98: الرصيد الذي يتآكل

يحمل هذا المحور التعديل المنهجي الأبرز في هذا الإصدار: نقل متغير ثقة المواطن إلى المحور المؤسسي حصرًا بعد أن تبيّن أنه كان يُحتسب في المحورين بالدرجات الخام نفسها. والتصحيح كشف تحيّزًا كان يعمل باتجاه واحد — يُجمّل الدول ذات الثقة المرتفعة (ليبيا –5.62 نقاط بعد التصحيح) ويعاقب ذات الثقة المنخفضة (موريتانيا +3.25). أما إدخال ضغط المياه في المتغير 2.2 فأعاد تسجيل ثلاث ملاحظات: موريتانيا أفقر دول المنطقة غذائيًا هي أغناها مائيًا (ضغط 8%)، فارتفع مركّبها إلى 49.40؛ وليبيا استنزاف 843% من الموارد المتجددة يعني صفرًا مقيدًا؛ وتونس ضغط 74% خفض مركّبها رغم أمنٍ غذائي مقبول. والتوتر والنزوح (باستثناء ليبيا) متغيرا «أرضية مرتفعة» لا يصنعان تمايزًا — التمايز الحقيقي تصنعه المتغيرات التنموية البطيئة: الديموغرافيا والمركّب الغذائي-المائي والتنمية البشرية.

المحور المؤسسي (IRI) – 59.27: ثلاث دول متينة واثنتان هشّتان

أكثر المحاور استقطابًا: ثلاث دول في «الجيد جدًّا» فما فوق (المغرب 81.87، تونس 73.74، الجزائر 67.46) واثنتان في «الضعيف» و«الحرج» (موريتانيا 49.03، ليبيا 24.27) — والفجوة بين الثالثة والرابعة (18.43 نقطة) هي الأوسع بين مرتبتين متجاورتين في أي محور. وتنتظم المتغيرات الخمسة في ثلاث طبقات: السلم والثقة (مدى محدود، لا تصنع فوارق كبيرة)، والحوكمة والقانون (هنا تنفصل ليبيا بحدّة)، ومكافحة الفساد (أوسع فجوة: من صفر إلى 59.09). والخلاصة أن الشفافية والرقابة هما عنصرا الضعف المؤسسي — حتى الدول «الجيدة» لا تتجاوز 59 من 100 في هذا المتغير.

محور العلاقات (IEIR) – 62.84: أقوى المحاور وأكثرها هشاشة بنيوية

أعلى متوسط محوري إقليميًّا، والمحور الوحيد بلا دولة في النطاق الحرج. لكنّ هذه القوة الظاهرية تخفي أن الشبكة المغاربية تعمل بنصف طاقتها الهيكلية بسبب القطيعة المركزية. والمحور يعكس بوضوح أثر السياق الجيوسياسي: المغرب يتصدّر (71.76) بشبكة أطلسية-خليجية-أفريقية لكنّ رصيده البيني هو الوحيد السالب إقليميًّا (–0.62)، وموريتانيا ثانيةً (68.55) بتوازن دبلوماسي نادر يجعلها الوحيدة بلا قيمة سالبة مع أي طرف مغاربي، والجزائر ثالثةً (61.13) وتونس رابعةً (60.02) بفارق 1.11 نقطة - تطابقٌ إحصائيٌّ بمصدرين متعاكسين: الجزائر قوية دوليًّا ضعيفة بينيًّا، وتونس قوية بينيًّا ضعيفة دوليًّا. واصطفافات حرب الشرق الأوسط عمّقت الانقسام القائم بدل أن تُنشئ اصطفافات جديدة.

أربعة رسوم متوازية، كلٌّ منها يرتّب الدول داخل محور واحد مع خط المتوسط الإقليمي ومدى التشتت. وتكشف المقارنة بين المديات ترتيبًا دالًّا: المحور المؤسسي هو الأكثر استقطابًا (مدى 57.60 نقطة)، يليه الاجتماعي (30.32)، ثم الاقتصادي (21.26)، وأخيرًا محور العلاقات (19.03) وهو الأكثر تجانسًا والوحيد الذي لا تقع فيه دولة دون الخمسين. كما يُلاحَظ أن ترتيب الدول يتبدّل كليًّا بين الرسوم الأربعة — تونس من الرابعة اقتصاديًّا إلى الأولى اجتماعيًّا، وموريتانيا من الرابعة اجتماعيًّا إلى الثانية علاقاتيًّا.

القراءة العرضانية — المحاور الأربعة عبر الدول الخمس

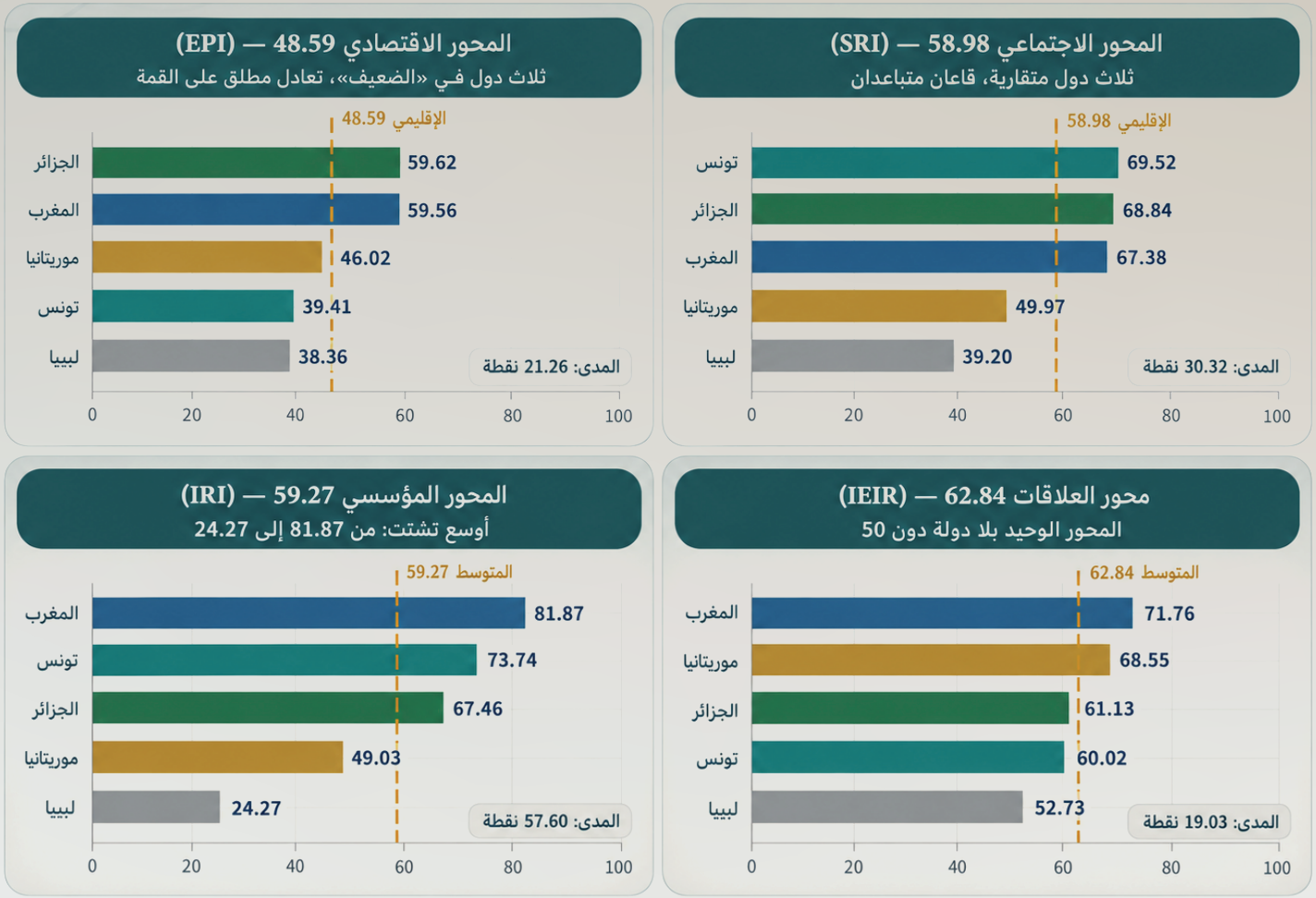

الشكل (12) القراءة العرضانية

ثامنًا: محور العلاقات الخارجية والبينية (IEIR)

تجمع اللوحة ثلاثة تمثيلات متكاملة. (أ) الترتيب والركيزة: أعمدة أفقية بنطاقات التصنيف الملوّنة وخط المتوسط الإقليمي (62.84)، مع الركيزة الأساسية لكل دولة إلى جانب درجتها. (ب) تفكيك الدرجة: أعمدة مكدّسة تُظهر إسهام كل متغير من المتغيرات الخمسة مضروبًا بوزنه. (ج) رادار المتغيرات: خطوط الدول الخمس على المتغيرات الخمسة مقارنةً بالمتوسط المنقّط.

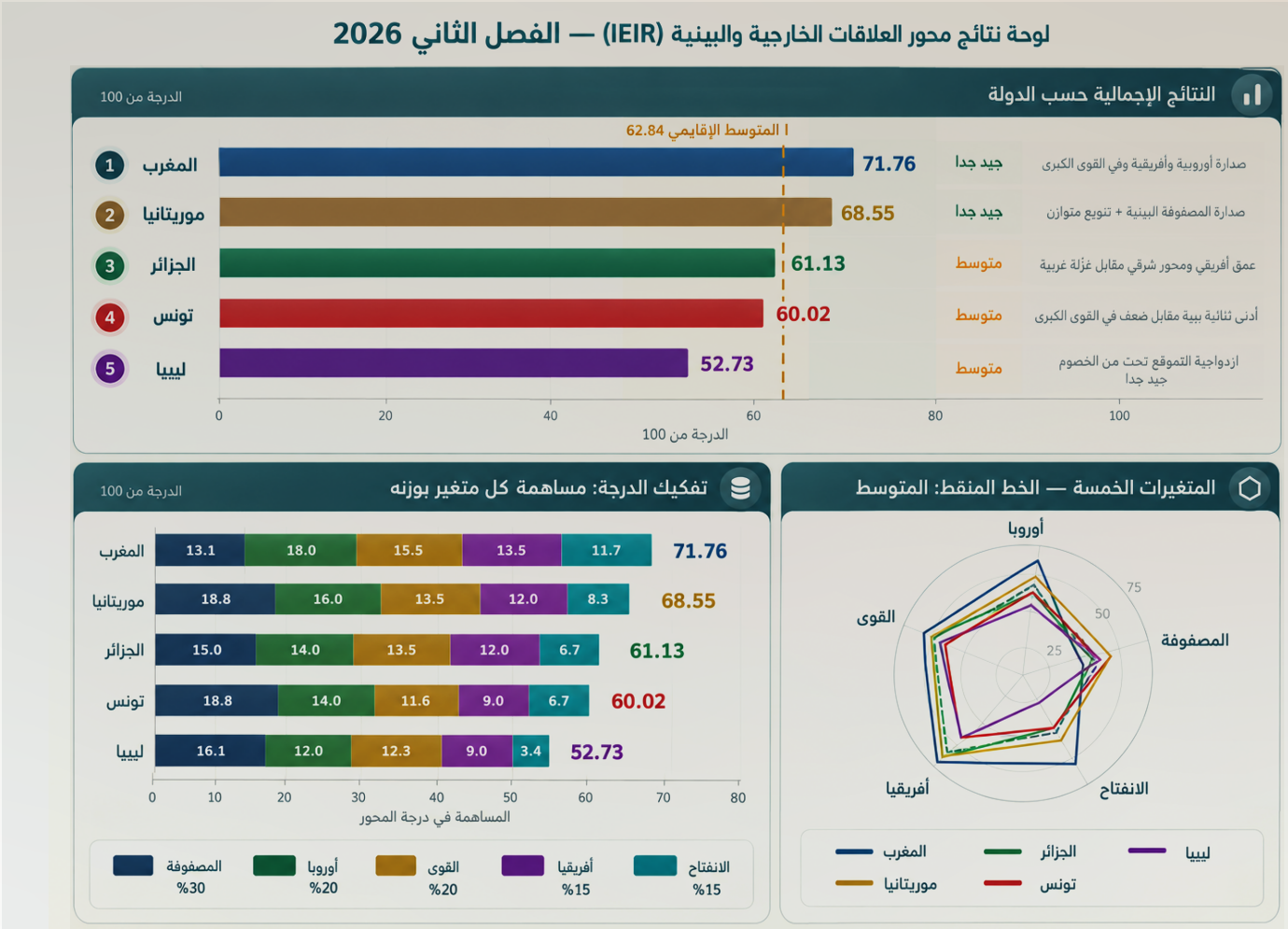

القراءة:

يُظهر تحليل هذه المعطيات أن صدارة المغرب (71.76) مصدرها الأبعاد الخارجية لا البينية؛ فإسهام أوروبا (18.0) والقوى الكبرى (15.5) و أفريقيا (13.5) تفوق إسهام المصفوفة البينية (13.1) وهي الأدنى بين الدول الخمس في هذا المتغير رغم صدارته الإجمالية. وموريتانيا تصل إلى المرتبة الثانية (68.55) بالمنطق المعاكس: أعلى إسهام بيني (18.8 مناصفةً مع تونس) مع تنويع خارجي متوازن بلا تفوّق في أي بُعد منفرد. أما الجزائر (61.13) وتونس (60.02) فيفصل بينهما 1.11 نقطة — تطابق إحصائي دون عتبة الحساسية — لكن بمصدرين متعاكسين يكشفهما الرادار: خط الجزائر ممتد نحو أفريقيا والقوى الكبرى ومنكمش عند المصفوفة، وخط تونس ممتد نحو المصفوفة ومنكمش عند القوى الكبرى و أفريقيا. وليبيا (52.73) تحمل أدنى إسهام في الانفتاح الدبلوماسي (3.3) وهي الأقل حضورًا في المتغيرات الخارجية جميعها.

الشكل (13) لوحة نتائج محور العلاقات الخارجية والبينية

تاسعًا: تحليل مصفوفة العلاقات البينية

عُبّئت المصفوفة من تقييمات ثلاثة خبراء مستقلّين متخصصين في العلاقات الدولية والجيوسياسة المغاربية (180 تقييمًا إجماليًّا، منها 60 تقييمًا بينيًّا). وحُجبت هوياتهم في مرحلة التحليل ورُمّزوا محايدين. واعتُمد الوسيط بدل المتوسط الحسابي أداةً للتجميع- لأنه يحيّد النتائج المتطرفة ولا يسمح لتقدير خبير واحد بجرّ الدرجة - ثم تُمثّلت المصفوفة بمتوسط الاتجاهين:

اتساق المُقيّمين — يُنشر للمرة الأولى: معاملات الارتباط بين الخبراء الثلاثة تتراوح بين 0.679 و0.773 (اتساق مقبول لتقييم نوعي لكنه ليس إجماعًا). الإجماع التام بين الثلاثة 6.7% من التقييمات، والتو افق الوثيق (مدى ≥ درجة) 43.3%، والتباين الواسع (مدى ≤ 3) 23.3%. ويختلف الخبراء في ميلهم التقييمي العام (متوسطات +2.17 و+1.20 و+0.75) — وهو ميلٌ يحيّده الوسيط تلقائيًّا. وثلاث ثنائيات سجّلت تباينًا واسعًا يُوصى بجولة دلفي ثانية عليها في العدد الثالث: الجز ائر-ليبيا (مدى 4 — الأوسع)، وليبيا-تونس، والمغرب-الجز ائر في اتجاه واحد.

جدول المحاور الأربعة عبر الدول الخمس

الثنائية	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا
المغرب	—	5.00−	1.00−	1.50+	2.00+
الجزائر	5.00−	—	4.00+	1.00−	2.00+
تونس	1.00−	4.00+	—	1.00+	1.00+
ليبيا	1.50+	1.00−	1.00+	—	0.00
موريتانيا	2.00+	2.00+	1.00+	0.00	—

القطب السالب الأوحد:

الثنائية المغربية-الجزائرية عند الحد الأقصى للقطيعة (−5.00). وقد أجمع الخبراء الثلاثة على تقييم رؤية الجزائر للمغرب عند (−5) بانحراف معياري صفر — وهو الإجماع الكامل الوحيد في المصفوفة بأكملها. أما في الاتجاه المعاكس فتباينوا: (خبيران عند −5 وواحد عند −2)، وهو لا تماثلٌ مرصودٌ يعكس قراءتين سياسيتين مختلفتين وليس خطأً في التقييم. القطيعة مستوفية المعايير الثلاثة: حدود برية مغلقة منذ 1994، وأجواء مغلقة منذ 2021، وقطيعة دبلوماسية كاملة. والتبادل التجاري الثنائي (128.7 مليون دولار في 2023 — صادرات 64.5 مليون وواردات 64.2 مليون وفق قاعدة COMTRADE، أي ما يقارب 0.03% من الناتج المشترك) يؤكد أنها قطيعة اقتصادية لا رمزية.

الجسر الموريتاني:

تتصدّر موريتانيا المصفوفة (62.50 مناصفةً مع تونس) بوصفها الدولة الوحيدة التي لا تحمل قيمة سالبة واحدة مع أي طرف مغاربي — علاقات إيجابية مع القطبين المتخاصمَين في آن واحد (+2.00 مع كلٍّ من المغرب والجزائر)، وحياد وظيفي مع ليبيا، وودّ هادئ مع تونس. في شبكة مقطوعة الوصلة المركزية، يصبح الطرف الأصغر وسيطًا بالموقع لا بالحجم.

الميل التونسي:

علاقة تونس بالجزائر عند أعلى قيمة إيجابية في المصفوفة (+4.00) — علاقة بنيوية لا عاطفية: الغاز الجزائري يغذّي محطات الكهرباء التونسية، والقروض أسهمت في تجاوز أزمة السيولة، والسوق الجزائرية وجهةٌ لصادرات غير قادرة على المنافسة الأوروبية. في المقابل فتور مع المغرب (−1.00).

الهامش الليبي:

علاقات ليبيا البينية باهتة (بين −1.00 و+1.50)، والتباين بين الخبراء حولها هو الأوسع في المحور: ثنائيتها مع الجزائر بمدى أربع درجات (من +2 إلى −2)، ومع تونس بمدى ثلاث. وهذا انعكاسٌ للازدواجية الليبية وليس خطأً في التقييم: من يقيّم العلاقة بالحكومة المعترف بها دوليًّا يراها تعاونية، ومن يقيّمها بالنظر إلى الشرق الليبي أو إلى تنافس النفوذ يراها متوترة — فيأتي الوسيط صورةً رياضية للانقسام السياسي نفسه.

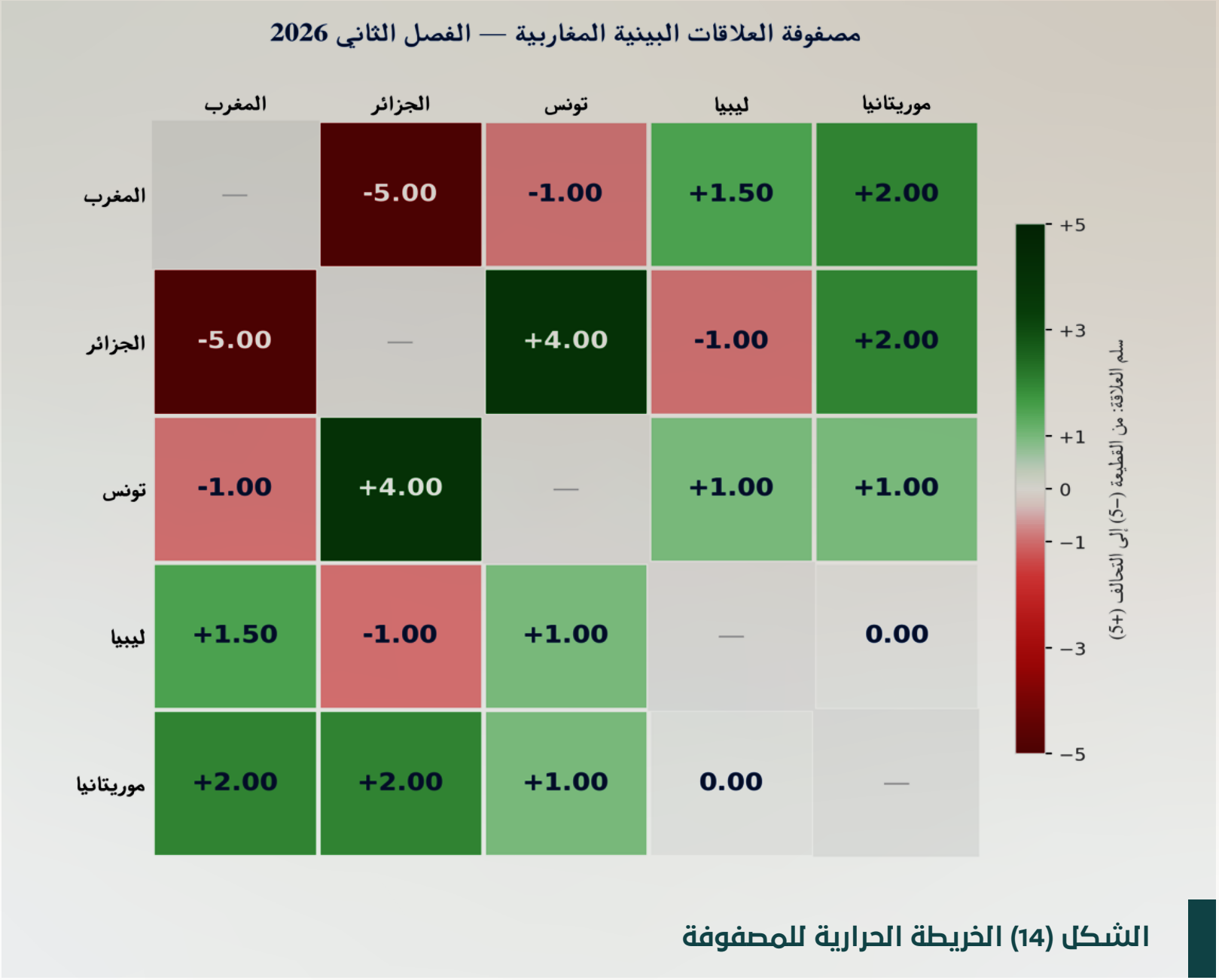

الشكل (14) الخريطة الحرارية للمصفوفة

تكشف الخريطة بنية الإقليم في نظرة واحدة: خليّتان حمراوان داكنتان تحتلّان تقاطع المغرب والجزائر (−5.00) — القطيعة الوحيدة عند الحد الأقصى للسلّم؛ وخليّتان خضراوان داكنتان عند تقاطع الجزائر وتونس (+4.00) — أقوى شراكة بينية في المنطقة. وبين هذين القطبين تتوزّع بقية الخلايا في نطاق ضيق بين −1.00 و+2.00، أي أن العلاقات المغاربية في مجملها فاترة إلى إيجابية-محدودة، وأن التطرّف — سلبًا وإيجابًا — محصور في ثنائيتين فقط من أصل عشر.

شبكة العلاقات البينية — حجم العقدة ورقمها: المتوسط البيني للدولة

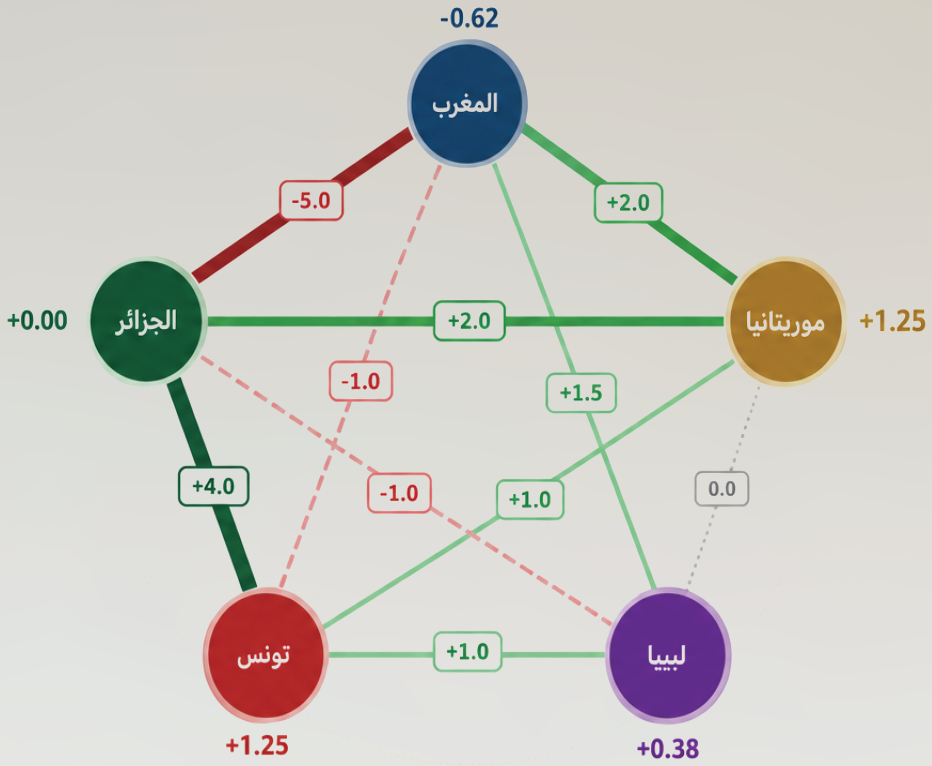

المتوسط البيني للدول

موريتانيا	+1.25
تونس	+1.25
ليبيا	+0.38
الجزائر	+0.00
المغرب	-0.62

قوة العلاقة بين الدول

شراكة متقدمة	(+4 وما فوق)
تعاون قوي	(+2 إلى +3.9)
علاقة طبيعية	(+2 إلى +1.9)
حياد	(0)
توتر	(- إلى -1.9)
قطيعة	(- وما دون)

يترجم هذا الشكل الاستنتاج الذي تكرّر في النشرة: الإقليم مقطوع الضلع المركزي. فالرابط الأحمر السميك بين المغرب والجزائر هو الوصلة الوحيدة السالبة عند الحد الأقصى، ويقابله الرابط الأخضر السميك بين الجزائر وتونس. أما حجم العُقد فيكشف الرصيد البيني: عقدة موريتانيا وتونس هما الأكبر (+1.25 لكلٍّ منهما)، وعقدة المغرب هي الأصغر (−0.62). ويُلاحَظ أن المغرب — رغم كونه الأول في المؤشر الإجمالي — فهو يحمل أضعف موقع في الشبكة الإقليمية، بينما تحتفظ موريتانيا بروابط إيجابية مع الأطراف الأربعة كافةً بلا استثناء.

الشكل (15) شبكة العلاقات البينية

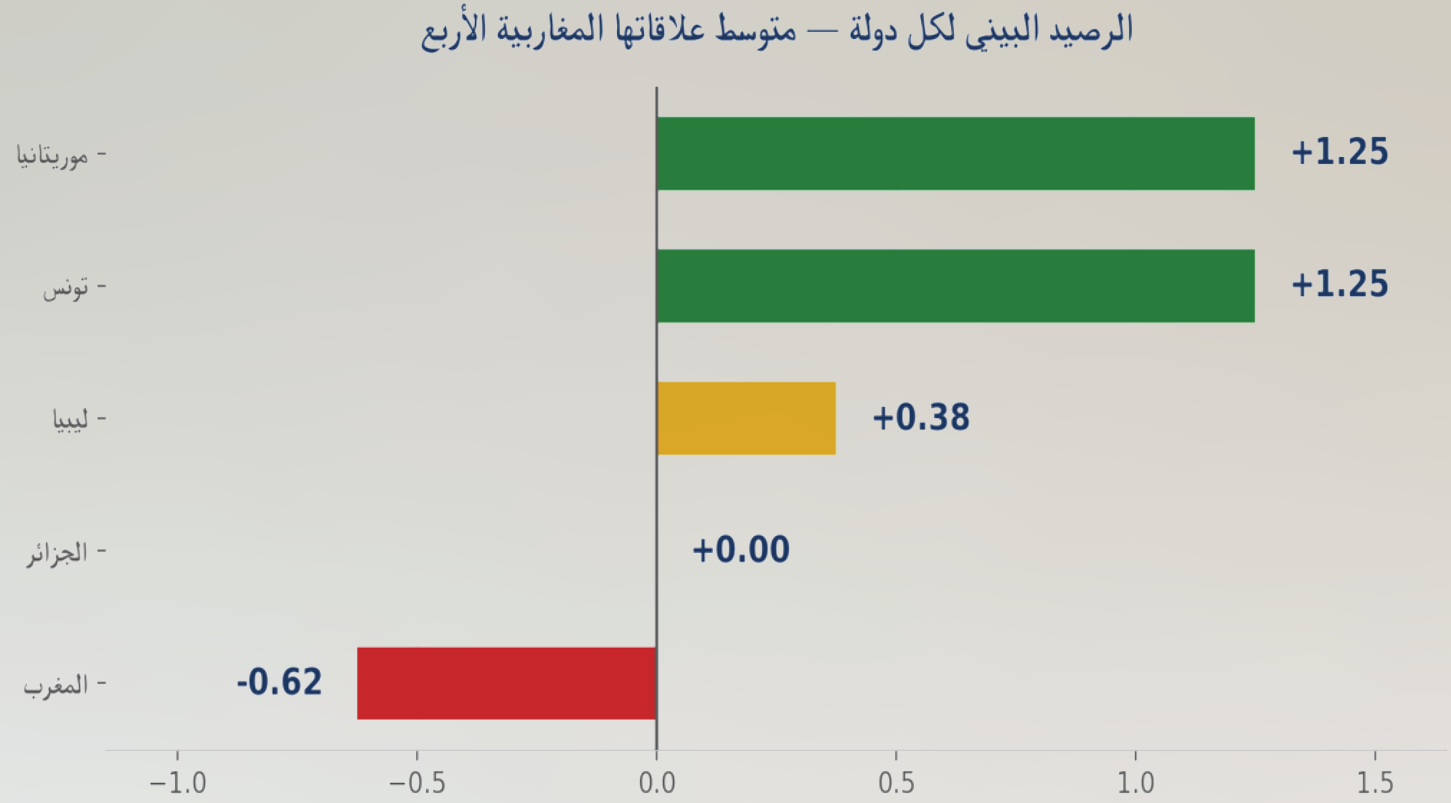

الشكل (16) الرصيد البيني لكل دولة

يُرتّب الشكل الدول بحسب رصيدها البيني ويكشف ثلاث مجموعات: موريتانيا وتونس في الصدارة بالتساوي (+1.25) لكن لسببين مختلفين — موريتانيا لأنها لا تحمل قيمة سالبة واحدة مع أي طرف، وتونس لأن شراكتها القوية مع الجزائر (+4.00) ترفع متوسطها رغم فتورها مع المغرب؛ ثم ليبيا عند رصيد ضعيف موجب (+0.38) يعكس علاقات باهتة في مجملها؛ ثم الجزائر عند الصفر تمامًا (0.00) — إذ تُلغي القطيعة مع المغرب (−5.00) والتوتر مع ليبيا (−1.00) مكاسبَها مع تونس وموريتانيا؛ وأخيرًا المغرب وحده في السالب (−0.62) — الدولة الوحيدة التي يقع متوسطها البيني دون الصفر، وهو الثمن.

عاشرًا: التوقعات المستقبلية للفصل الثالث

يترك هذا الإصدار خمسة أسئلة مفتوحة يُنتظر أن يجيب عنها العدد الثالث (موعد الإصدار: أكتوبر 2026).

أولًا — هل يصمد التطابق الاقتصادي المطلق؟

هل يصمد التطابق الاقتصادي المطلق؟ فارق 0.06 نقطة بين الجزائر والمغرب يعني أن أي تحرّك في متغير واحد كافٍ لحسم الصدارة. والمفتاح: هل يُحتوى التضخم الجزائري (8.4%) بعد خفض سقوف الفائدة، أم يستمر تصاعده؟ وهل يحافظ المغرب على انضباطه النقدي (1.1%) مع اتساع عجزه الجاري؟ وأي تحديث رسمي للاحتياطي الصرفي - المرحَّل حاليًّا بعلامة التقدير في الدول الخمس - قد يقلب الترتيب.

ثانيًا — هل تُحتوى الصدمة التضخمية الموريتانية؟

البنك المركزي الموريتاني يتوقع تراجعًا تدريجيًّا إلى 8.2% في سبتمبر و8.1% في ديسمبر، وهي وتيرة بطيئة تعني أن الفصل الثالث سيسجّل تحسّنًا محدودًا. والاختبار الحقيقي: هل يكفي رفع الفائدة (6.75%) لكبح تضخم مدفوع بصدمات العرض لا بالطلب، في اقتصاد بلا احتياطي يُذكر (0.91 درجة)؟

ثالثًا — إلى متى سيبقى المحور الاجتماعي التونسي متماسكًا؟

مع فجوة 34.33 نقطة بين القمة المؤسسية والقاع الاقتصادي لا يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية. وتونس تتصدّر المحور الاجتماعي بميزة ديموغرافية واحدة (52.67) تقف على أرضية مائية تتآكل؛ (ضغط 74%) — فأي تدهور مائي إضافي كافٍ لقلب صدارتها الضيقة (0.68 نقطة عن الجزائر). وثقة المواطن (65.00 - الأدنى بين دول المتانة المؤسسية) هي المتغير الثاني الذي يستحق المراقبة. والنمو المتوقع (2.1%) أدنى من أن يحرّك أي متغير اقتصادي في الاتجاه الصاعد.

رابعًا — هل تبدأ عائدات الغاز الموريتاني في رفع مستوى التنمية البشرية؟

خصوصًا مع درجة الصفر الديموغرافي وأدنى ثقة مواطن إقليميًّا هما اختبار مباشر: إن وُجِّهت العائدات الجديدة إلى الصحة والتعليم والغذاء تتحوّل موريتانيا إلى قصة صعود مكتملة؛ وإن أُديرت في إطار مؤسسي بلا شفافية كافية فستعيد إنتاج النموذج الريعي المغاربي بنسخة مصغّرة. وفي بيئة يعيد فيها صراع هرمز تسعير الغاز، ما زالت موريتانيا تملك ورقة جيوسياسية نادرة.

خامسًا — هل يُترجَم التحسّن الأمني الليبي مؤسسيًّا؟

سجّلت ليبيا أكبر تحسّن مطلق في مؤشر السلم 2026 (من 2.843 إلى 2.360)، مع حدث توحيد الموازنة (أبريل 2026) الذي كان الإشارة الإيجابية الوحيدة في فصل راكد. لكنّ الصفرَين المؤسسيَّين (سيادة القانون ومكافحة الفساد) لم يتحركا. والسؤال: هل يسبق الإصلاح المؤسسي التوسّعَ في الإنفاق، أم يستمر الدين (146%) في التهام الفائض النفطي؟

يبقى السؤال الأكبر الذي يتركه هذا الإصدار مفتوحًا: في منطقة تعمل بنصف طاقتها الشبكية، وأضعف محاورها اقتصادها (48.59)، وتضغط عليها أزمتان خارجيتان في آن واحد — هل تملك أيٌّ من دولها المغاربية الخمس، منفردةً، ما يكفي من الأدوات لمواجهة العقد المقبل؟ الأرقام تقول: لا. والتكامل الذي يقول نعم لا يزال مقطوع الضلع المركزي.

العدد No_02

- الملحق أ: سجل تصويبات العدد الأول
- الملحق ب: حدود الإصدار الثاني
- الملحق ج: معجم المصطلحات المنهجية الجديدة
- الملحق د: المصادر والمراجع الكاملة للبيانات

الملحق أ: سجل تصويبات العدد الأول

يُثبّت هذا الملحق رسميًّا جميع التصويبات التي كشفها التدقيق الحسابي والمنهجي للعدد الأول (الفصل الأول 2026)، وقد أُدرجت بالترتيب حسب أثرها على موثوقية النتائج المنشورة. ويُعتمد خط الأساس المصحّح حصريًّا في المقارنات الزمنية جميعها اعتبارًا من العدد الثاني.

أولًا – التصويب الحسابي الجسيم: المؤشر الموريتاني

كشفت إعادة الحساب من الدرجات المحورية المنشورة وبالأوزان الرسمية نفسها أن المؤشر الموريتاني المنشور (59.5) يتجاوز أعلى محاوره (57.1 — محور العلاقات)، وهو أمر غير ممكن حسابيًّا في أي صيغة ترجيح موجبة. القيمة الصحيحة المحسوبة هي 44.45، والفارق (15.05 نقطة) يُغيّر ترتيب موريتانيا من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الخامسة.

البيان	القيمة المنشورة	القيمة المصحّحة	الفارق
المؤشر الموريتاني	59.5	44.45	−15.05
ترتيب موريتانيا	الثالثة	الخامسة	تراجع مرتبتين

ثانيًا – الانحرافات القُطرية الأخرى

أظهرت إعادة الحساب تطابقًا تامًّا لليبيا، و انحر افات متفاوتة للدول الثلاث الأخرى:

الدولة	المحسوب من المحاور	المنشور	الانحراف	الحكم
المغرب	63.38	63.7	0.33–	مطابق عمليًّا (تقريب)
الجزائر	62.16	63.6	1.44–	انحراف طفيف يُذكر في الهامش
تونس	54.94	52.8	2.14+	انحراف يستوجب المراجعة
ليبيا	44.80	44.8	0.00	تطابق تام

ثالثًا – تصحيح خط الأساس الإقليمي

بتصويب القيمة الموريتانية، يتعدّل خط الأساس الإقليمي (المتوسط الموزون) من 59.4 إلى 57.25، وتُعتمد جميع مقارنات الدلتا في العدد الثاني على هذا الخط المصحّح حصريًّا.

رابعًا – تصحيح الترتيب

أظهرت إعادة الحساب تطابقًا تامًّا لليبيا، و انحر افات متفاوتة للدول الثلاث الأخرى:

المرجع	الترتيب
العدد الأول كما نُشر	المغرب > الجزائر > موريتانيا > تونس > ليبيا
العدد الأول مصحّحًا	المغرب > الجزائر > تونس > ليبيا > موريتانيا

خامسًا – ازدواج احتساب متغير ثقة المواطن

تبيّن أن متغيرثقة المواطن كان يُحتسب في محورَين في آنٍ واحد — محورالمرونة الاجتماعية ومحورمتانة المؤسسات — بالقيم الخام نفسها. وقد صُحّح هذا الازدواج في العدد الثاني بنقل المتغيرإلى المحورالمؤسسي حصرًا، ما كشف تحيّزًا كان يعمل في اتجاه واحد: يُجمّل الدول ذات الثقة المرتفعة ويُخفض الدول ذات الثقة المنخفضة.

سادسًا – ازدواج الاختصار CPI

استُخدم الاختصار CPI في العدد الأول بدلالتَين مختلفتَين: مؤشر أسعار المستهلكين (Consumer Price Index) في المحور الاقتصادي للدلالة على التضخم، ومؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) في محورمتانة المؤسسات. وقد اعتُمدت في العدد الثاني الرموز التالية لإزالة الالتباس: INF للتضخم، وTI-CPI لمؤشر الشفافية.

سابعًا – فجوات المصفوفة البينية

لم تكتمل نتائج المصفوفة البينية في العدد الأول فيما يخص ثنائيتَي تونس–ليبيا وتونس–موريتانيا، واعتُمد تقدير (2.0) للمتوسط البيني التونسي. وقد استُكملت هذه الفجوات في العدد الثاني باعتماد تقييمات ثلاثة خبراء مستقلّين.

ثامنًا – مقياس مؤشرَي الحوكمة WGI

اعتمد العدد الأول الرتبة المئوية (0–100) لمتغيرَي فعالية الخدمات العامة وسيادة القانون بدلًا من الدرجات الخام التي يعتمدها البنك الدولي (من −2.5 إلى +2.5). وقد انتقل العدد الثاني إلى الدرجات الخام مع تطبيع Min-Max، ما أدّى إلى ارتفاع ملحوظ في المحور المؤسسي للدول جميعها — وهو ارتفاع يعكس تغيّر أداة القياس لا تحسّنًا و اقعيًّا.

تاسعًا – استبدال مؤشر الأمن الغذائي

استُبدل في العدد الثاني مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) بمؤشر الجوع العالمي (GHI)، مع إدخال ضغط المياه بوصفه مركّبًا (60% غذاء + 40% ماء) — وهو تعديل يعكس أن الأمن الغذائي المغاربي مبنيٌّ على موارد مائية متفاوتة الاستدامة. واستُبعد ضغط المياه من المركّب الاجتماعي المستقل الذي كان مقترحًا في العدد الأول لضمان الاتساق عبر البلدان الخمسة.

الملحق ب: حدود الإصدار الثاني

يلتزم المؤشر المغاربي بالإفصاح الصريح عن الحدود المنهجية والبيانية لكل إصدار. ويُعلن هذا الملحق عن الحدود التي ينبغي مراعاتها عند قراءة نتائج العدد الثاني (الفصل الثاني 2026)، مع الإشارة إلى مسار معالجتها في الأعداد القادمة.

1. عدم قابلية الدلتا للفصل الكامل بين التحوّل الواقعي والأثر المنهجي

أجرى هذا الإصدار تعديلات منهجية جوهرية (تغيير مقياس WGI، ونقل متغير الثقة، وإدخال ضغط المياه، وإعادة بناء محور العلاقات) في الوقت نفسه الذي تغيّرت فيه البيانات الفصلية. والنتيجة أن الدلتا الإجمالية (+3.04) تمزج بين أثرَين لا يمكن فصلهما رياضيًّا بدقة مطلقة: التحوّل في الو اقع، والتحوّل في أدوات القياس. وقد حاول التقرير الفصل النوعي بتحديد إسهام كل محور، لكن الفصل الكمّي الصرف يتطلّب تثبيت المنهجية لعدد كامل — وهو ما يُنتظر أن يتحقق اعتبارًا من العدد الثالث.

2. المحور المؤسسي: ارتفاع مصدره إعادة المعايرة لا التحسّن

ارتفع المتوسط المؤسسي الإقليمي بأكثر من +3.77 نقاط مساهمةً في الدلتا — وهو وحده يفسّر أكثر من كامل الارتفاع الإجمالي. ومتغيرات هذا المحور (WGI، مؤشر السلم، الشفافية) سنوية الوتيرة ولم تتغير بياناتها بين الفصلَين. فالارتفاع مردّه بالكامل إلى الانتقال من الرتب المئوية إلى الدرجات الخام في مؤشرَي WGI مع تطبيع Min-Max. ولذلك فالقراءة الأمينة هي: استقرار يميل إلى تراجع طفيف (−0.73 نقطة) لا ارتفاع بثلاث نقاط.

3. محور العلاقات: أُعيد بناؤه بالكامل ولا يقبل المقارنة الخطية

انتقل محور العلاقات الخارجية والبينية من تقييم أحادي بالمتوسط الحسابي إلى تقييم ثلاثي بالوسيط. وارتفاعه (بين +6.13 و+14.73 لجميع الدول) يعكس تغيّر أداة التقييم وعدد المقيّمين لا تحوّلًا في الو اقع الدبلوماسي. ولذلك حُجب عمود ΔIEIR من جدول التحوّل المحوري، ولا ينبغي مقارنة درجات هذا المحور خطيًّا بين العددَين.

4. مستوى اتفاق الخبراء: مقبول وليس إجماعًا

بلغت معاملات الارتباط بين الخبراء الثلاثة (0.679–0.773)، وهو مستوى اتساق مقبول لتقييم نوعي لكنه ليس إجماعًا. الإجماع التام لم يتحقق إلا في 6.7% من التقييمات، والتو افق الوثيق (مدى ≤ درجة واحدة) في 43.3% فقط، والتباين الواسع (مدى ≤ 3 درجات) بلغ 20%. ويُنشر هذا التباين للمرة الأولى باعتباره مؤشرًا على أن التقييمات النوعية تحمل هامش عدم يقين بنيويًّا.

5. موثوقية البيانات الليبية

لا تزال البيانات الليبية تستند في متغيرات عدة إلى تقديرات المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، ACLED) في غياب مرجعية إحصائية مركزية موحدة. وقد تعدّل رقم النزوح جذريًّا في هذا العدد باعتماد النازحين الداخليين الفعليين (278,000) بدل النسبة لكل 100 ألف — وهو تصويب ضروري لكنه يعني أن المقارنة مع العدد الأول في هذا المتغير غير ممكنة.

6. تجانس البيانات المائية

أدخل هذا الإصدار ضغط المياه (نسبة السحب إلى الموارد المتجددة) بوصفه مكوّنًا في المتغير الغذائي-المائي المركّب. والتباين الشديد بين الدول (من 8% لموريتانيا إلى 843% لليبيا) يثير أسئلة حول تجانس مصادر البيانات عبر الدول الخمس؛ إذ تعتمد بعض القيم على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO-AQUASTAT) التي تتفاوت دقتها بين البلدان.

7. المتغيرات السنوية بوصفها خطَّ أساسٍ ثابتًا

تتباين وتيرة تحديث المتغيرات: شهرية (التضخم، ACLED) وفصلية (توقعات صندوق النقد) وسنوية (WGI، مؤشر الشفافية، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر السلم العالمي). والمتغيرات السنوية تبقى خطَّ أساسٍ ثابتًا بين الإصدارات الفصلية، ما يعني أن تغيّر الدلتا بين الأرباع يرتبط بالمتغيرات الفصلية والشهرية فقط — وهذا يحدّ من حساسية المحورَين المؤسسي والاجتماعي للتحوّلات القصيرة.

8. الصفر الديموغرافي الموريتاني

تسجّل موريتانيا درجة صفر في متغير الضغط الديموغرافي (نسبة السكان 15–34 بلغت 35% وهي الحد المرجعي الأقصى). وعندما يبلغ متغيرٌ سقفه الأدنى في التطبيع، يفقد قدرته التمييزية — أي أن أي تدهور إضافي لن ينعكس في الدرجة. ويُنظر في الأعداد القادمة في توسيع نطاق التطبيع لهذا المتغير.

9. غياب التحقق الخارجي المقارن

لم يُجرَ بعد مقارنة منهجية بين نتائج المؤشر المغاربي ونتائج المؤشرات الدولية المرجعية للمنطقة (BTI، FSI، EIU). وسيظل التحقق الخارجي ضروريًّا لتأكيد القيمة المضافة للمؤشر — وهو مسار يُنتظر إطلاقه عندما تتوافر سلسلة زمنية كافية (أربعة أعداد على الأقل).

الملحق ج: معجم المصطلحات المنهجية الجديدة

يضمّ هذا الملحق المصطلحات المنهجية التي أُدخلت أو اعتُمدت لأول مرة في الإصدار الثاني من المؤشر المغاربي، مع تعريفها الإجرائي كما تُستخدم في سياق هذا المؤشر. والترتيب حسب ورودها في التقرير لا حسب الأبجدية.

المصطلح العربي	المقابل الإنجليزي	التعريف الإجرائي
الدلتا	Delta (Δ)	مقدار التحوّل الكمّي بين إصدارَين متتاليَين للمؤشر. تُحسب بطرح قيمة الفصل السابق (أو خط الأساس المصحّح) من قيمة الفصل الحالي. الدلتا الموجبة تعني تحسّنًا والسالبة تعني تراجعًا. وتُحسب على ثلاثة مستويات: الدلتا الإجمالية (تحوّل المؤشر القُطري)، الدلتا المحورية (تحوّل كل محور)، والدلتا المتغيرية (تحوّل كل متغير). مثال: دلتا الجزائر الاقتصادية = −8.98 تعني أن محورها الاقتصادي تراجع بنحو تسع نقاط.
الوسيط	Median	القيمة التي تتوسط مجموعة من التقييمات بعد ترتيبها تصاعديًّا، بحيث يقع نصف التقييمات فوقها ونصفها الآخر تحتها. اعتُمد الوسيط بدل المتوسط الحسابي في تجميع تقييمات الخبراء الثلاثة لمحور العلاقات البينية، لأنه يُحيّد أثر التقييم المتطرّف: فإذا قيّم خبيران العلاقة عند (+3) وقيّمها ثالث عند (−1)، فالوسيط +3 والمتوسط +1.67 — الوسيط يعكس الاتجاه السائد.
الرصيد البيني	Bilateral Balance	متوسط درجات العلاقات الثنائية لدولة ما مع الدول المغاربية الأربع الأخرى، على سلّم يمتد من −5 (قطيعة) إلى +5 (شراكة متقدمة). يقيس الموقع الشبكي الإجمالي لكل دولة داخل المنظومة البينية. مثال: الرصيد البيني لموريتانيا (+1.25) يعني أنها في وضع إيجابي متوازن مع جميع الأطراف.
خط الأساس المصحّح	Corrected Baseline	القيمة المرجعية المعتمدة للعدد الأول بعد تصحيح الأخطاء الحسابية المكتشفة. يُستخدم حصريًّا في حساب الدلتا لضمان أن المقارنة الزمنية تقوم على أرقام سليمة لا على أرقام منشورة تَبيَّنَ خَطؤُها. خط الأساس الإقليمي المصحّح: 57.25 (بدل 59.4 المنشور).
المتوسط الموزون	Weighted Average	صيغة الحساب التي تُعطي كل دولة وزنًا يعكس ثقلها الفعلي (مشتقًّا من المتوسط البسيط بين حصة الناتج المحلي والحجم السكاني). يختلف عن المتوسط البسيط الذي يُعطي الدول الخمس أوزانًا متساوية. المؤشر الإقليمي (60.29) هو المتوسط الموزون، بينما المتوسط البسيط يبلغ 56.71 — والفارق (3.58 نقطة) يعكس أن الدولتَين الأثقل (الجزائر والمغرب) تقعان فوق الوسط.

المصطلح العربي	المقابل الإنجليزي	التعريف الإجرائي
المتوسط البسيط	Simple Average	المتوسط الحسابي الذي يُعطي كل دولة وزنًا متساويًا بصرف النظر عن حجمها الاقتصادي أو السكاني. يُستخدم مرجعًا مقارنًا للمتوسط الموزون لكشف أثر الترجيح. المتوسط البسيط الإقليمي: 56.71.
عتبة الحساسية	Sensitivity Threshold	هامش (±1.5 نقطة) يُعتمد للتمييز بين فارق ترتيبي حقيقي وتعادل إحصائي. أي فارق بين دولتَين يقع ضمن هذا الهامش يُعامَل بوصفه تعادلًا لا ترتيبًا، وأي فارق يتجاوزه يُعامَل بوصفه ترتيبًا حقيقيًّا. مثال: الفارق بين الجزائر والمغرب اقتصاديًّا (0.06 نقطة) يقع ضمن العتبة فيُعدّ تعادلًا مطلقًا.
نطاقات التصنيف	Classification Bands	خمسة نطاقات يُصنَّف فيها كل رقم ناتج عن المؤشر: ممتاز (80 فما فوق) – جيد جدًّا (65–79) – متوسط (50–64) – ضعيف (35–49) – حرج (أقل من 35). والتصنيف يسري على المؤشر الإجمالي والدرجات المحورية على حدّ سواء.
المركّب	Composite Variable	متغير يجمع بين مؤشرَين فرعيَّين بأوزان محددة في قيمة واحدة. المثال الرئيسي في هذا الإصدار: المركّب الغذائي-المائي (60% أمن غذائي + 40% ضغط مياه) الذي حلّ محل مؤشر الأمن الغذائي المفرد في العدد الأول.
الطيف المحوري	Axial Spectrum	المدى بين أعلى محور وأدنى محور لدولة واحدة. يقيس درجة التوازن أو الانقلاب الداخلي. مثال: الطيف المحوري للجزائر (9.22 نقاط) هو الأضيق إقليميًّا ما يعني أنها الأكثر توازنًا داخليًّا، بينما تونس (34.33 نقطة) هي الأوسع طيفًا.
الانقلاب المحوري	Axial Inversion	ظاهرة تحتل فيها دولة ترتيبًا مختلفًا في كل محور من محاور المؤشر. وقد كشف هذا الإصدار أنه لا توجد أي دولة مغاربية تحتل الترتيب نفسه في محورَين مختلفَين – ما يعني أن التفوّق في بُعد يقابله ضعف في بُعد آخر بشكل منهجي.
الفجوة الترتيبية	Ranking Gap	الفارق بالنقاط بين دولتَين متجاورتَين في الترتيب الإجمالي أو المحوري. تُقاس مقابل عتبة الحساسية (±1.5) لتحديد ما إذا كان الفارق ذا دلالة. مثال: الفجوة بين تونس وموريتانيا (7.37 نقاط) فوق العتبة بأضعاف وهي ترتيب حقيقي لا تعادل.
الانحراف المعياري	Standard Deviation	مقياس تشتّت تقييمات الخبراء حول وسيطها أو متوسطها. انحراف معياري "صفر" يعني إجماعًا تامًّا (كما في تقييم رؤية الجزائر للمغرب عند –5). وكلما ارتفع الانحراف دلّ على تباين أكبر في الأحكام النوعية.

المصطلح العربي	المقابل الإنجليزي	التعريف الإجرائي
معامل الارتباط	Correlation Coefficient	مقياس إحصائي (بين −1 و+1) يُستخدم لتقييم اتساق الخبراء فيما بينهم. المعاملات المسجّلة (0.679–0.773) تعني اتساقًا مقبولًا: الخبراء يسيرون في الاتجاه نفسه لكنهم يختلفون في الحدّة.
الصفر الديموغرافي	Demographic Zero	حالة يبلغ فيها متغيرٌ سقفه الأقصى في التطبيع فيُمنح درجة صفر (أسوأ قيمة ممكنة). المثال: بلوغ نسبة الشباب (15–34) الحد المرجعي الأقصى (35%) في موريتانيا يمنحها درجة 0.00 — أي فقدان المتغير لقدرته التمييزية.

الملحق د: المصادر والمراجع الكاملة للبيانات

المتغير / المجموعة	المصدر الرئيسي	الإصدار / التاريخ	النوع
التضخم (CPI %)	البنوك المركزية الوطنية + مكاتب الإحصاء	يونيو 2026	أ
الاحتياطي الصرفي	IMF International Financial Statistics (IFS)	يونيو 2026	أ
الحساب الجاري / الدين العام	IMF World Economic Outlook (WEO)	أكتوبر 2025	ب
بطالة الشباب	ILO ILOSTAT — تقديرات نمذجة	2024 + تقدير Q1	ب
الضغط الديموغرافي (% 15–34)	ILO + مكاتب إحصاء وطنية — تعداد 2020-24	2024	ب
الأمن الغذائي (GFSI)	EIU Global Food Security Index	2025	ب
النزوح والهجرة	IOM Displacement Tracking Matrix (DTM) + UNHCR	2025 Q4	ب
جودة الخدمات (HDI)	2024 UNDP Human Development Report	2024	ب
التوتر المجتمعي	ACLED — Communal Violence Dataset	يونيو 2026	أ
ثقة المواطن	(2023) 7 Arab Barometer Wave	2023	ب
فعالية الخدمات + سيادة القانون	World Bank Worldwide Governance Indicators	2024	ب
الشفافية المالية (CPI)	2024 Transparency International CPI	يناير 2025	ب
مؤشر السلام (GPI)	Institute for Economics and Peace (IEP)	يونيو 2026	ب
المصفوفة البينية	Delphi — MI Panel لجنة خبراء	يونيو 2026	ج
العلاقات الخارجية (3 أبعاد)	رصد تحريري + EEAS + AU + CEN-SAD	يونيو 2026	ج

أ – كمي مباشر: بيانات رسمية منشورة بالمصدر الأصلي. أعلى مستويات الموثوقية.

ب – تقديري موثَّق: إسقاط أو تقدير من مصدر رسمي معتمد مع توثيق الافتراضات.

ج – تقييم الخبراء

E – Estimation: القيمة تقديرية ومبنية على افتراضات مُوثَّقة، تختلف عن البيانات المصدرية المباشرة.

قائمة المختصرات

المقابل العربي كما ورد في التقرير	الاسم الكامل بالأجنبية	المختصر
محاور المؤشر ومكوّناته		
المؤشر المغاربي	The Maghreb Index	MI
الأداء الاقتصادي	Economic Performance Index	EPI
المرونة الاجتماعية	Social Resilience Index	SRI
مرونة المؤسسات	Institutional Resilience Index	IRI
متانة المؤسسات	Institutional Performance Index	IPI
العلاقات الخارجية والبينية	Inter-state and External International Relations Index	IEIR
المتغيرات الاقتصادية		
مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم)	Consumer Price Index	CPI
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	IMF
المتغيرات الاجتماعية والإنسانية		
مؤشر التنمية البشرية / جودة الخدمات	Human Development Index	HDI
مؤشر الأمن الغذائي العالمي	Global Food Security Index	GFSI
بيانات الأحداث ومواقع النزاعات المسلحة	Armed Conflict Location and Event Data	ACLED

المقابل العربي كما ورد في التقرير	الاسم الكامل بالأجنبية	المختصر
المتغيرات المؤسسية		
مؤشرات الحوكمة العالمية	World Governance Indicators	WGI
مؤشر الشفافية المالية (مكافحة الفساد)	Corruption Perceptions Index	CPI
مؤشر السلام العالمي	Global Peace Index	GPI
منظمة الشفافية الدولية	Transparency International	TI
مؤشرات المقارنة والمرجعيات		
مؤشر التحوّل برتلسمان	Bertelsmann Transformation Index	BTI
مؤشر الدول الهشة	Fragile States Index	FSI
وحدة الاستخبارات الاقتصادية	Economist Intelligence Unit	EIU
المنهجية والأدوات الإحصائية		
(معادلة التطبيع، الحد الأدنى - الحد الأقصى)	Minimum-Maximum (normalization method)	Min-Max
الدلتا -معدّل التغيّر الفصلي	Delta (rate of change)	Δ
تقدير (بيانات تقديرية)	Estimation	E

ملاحظة: الاختصار (CPI) في التقرير يحمل دلالتين:

مؤشر أسعار المستهلكين، ويستخدَم دلالةً على معدّل التضخم بمعنى = Consumer Price Index CPI

مؤشر مدركات الفساد، ويُستخدَم قياسًا للشفافية المالية بمعنى = Corruption Perceptions Index CPI